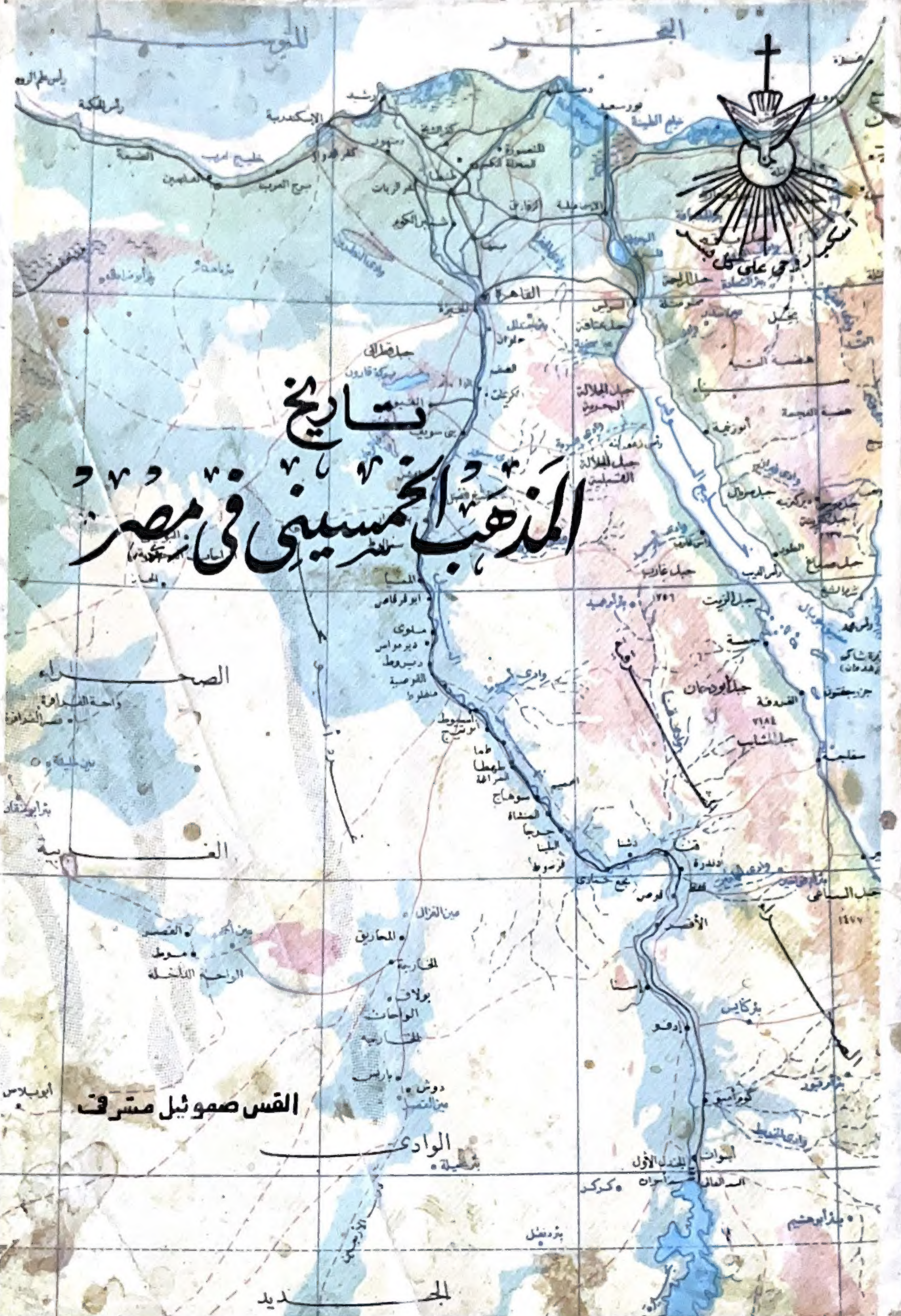




تاريخ المنهبة الخمسين في مصر



القس صموئيل مشرف

الجديد

الكتاب السابع والخمسون

١٩٨٥

تاريخ المذهب الخمسيني في مصر

HISTORY OF PENTECOSTALISM IN EGYPT

وضع

القس صموئيل مشرف

رئيس المجمع العام

لكنائس الله الخمسينية

تمت

صدر عن المجمع المذكور بقراره الصادر في ١٩٨٢/٨/٢٧

عند انعقاده بالكنيسة المركزية بجزيرة بدران

إهداء

• إلى السيد رئيس الجمهورية حنى مبارك رمز الوفاء، ومعد الأمل
لهذا البلد الأمين.

• إلى السيد رئيس المجلس الأعلى يعطى التفاتنا إلى هذه البيانات
فيتحري الحقيقة في شأن «كنيسة الله الحسينية» على الوجه الصحيح، بل
إن هذا من صميم عمله وواجبه أمام الله وضميره.

• وإلى السادة أعضاء المجلس الأعلى الإنجيلي لعلمهم براجعون أنفسهم
فيقررون بذلك الوجود الواقعي لهذه الكنيسة في ضوء هذه المذكرات
التي تحوى «تاريخ المذهب الحسيني في مصر»

وإلى الذين يريدون أن يستنبروا بهذه المعلومات ألا يكون موقعهم من
المسئولية وخاصة الموجودين منهم في الكيان الإنجيلي العام
أهدى هذا الكتاب.

تنويرا للأذهان وقطعا لدابر الإشاعات البعيدة عن الحق والخالية من
الحقيقة، وتأكيدا لحقوق هذا المذهب المضمومة بلا مبرر من الذين كان
يجب أن يكونوا أول المقرين بها»

نحوك تخبرني ميسرة

رقم الإيداع بدار الكتب ٤١٥٢ / ١٩٨٥

مطبعة الأفق

٣ شارع جزيرة بدران شبرا-مصر

تمهيد

من العلوم الواجب التسليم أن المهمة الرئيسية للتاريخ هي تسجيل الواقع وإثبات الحقيقة ومن ثم فإن التلاعب بالحقيقة باغفالها أو محاولات حجبها أمر في حكم المستحيل مهما تعدد البعض إلقاء الغبار عليها لأن هذا الغبار سرعان ما يزول أمام تيارات الحقيقة الخالدة فان الحقيقة وحدها هي التي ستبقى أبدا الدهرا

ورغم ذلك فان من بين أساليب مناصرة الحقيقة مناداة بعضهم بضرورة نسيان الماضي والتحرر منه لأجل فتح صفحات جديدة لتخطيط مستقبل أفضل - فالماضي عندهم قد مضى وانقضى فلا يجوز الرجوع إليه ولكن الذي لا ينظر إلى الماضي ويتطلع إليه متخذاً من دروسه التوجيهات والعبر ، لا يمكن أن يكون له مستقبل قط بل لقد خسر حاضره أيضا - وهذه هي الحقيقة الكامنة وراء كل معاناتنا اليوم !!

وفضلا عن ذلك فان هذا الذي يدعون به لا يفعلون منه شيئا ، لأن ما يطلبونه إنما هو في الواقع من الأمور المستحيلة إذ الحياة بطبيعتها حلقات مترابطة لا يمكن الفصل فيها بين الماضي والحاضر والمستقبل ، وكل من يفعلون ذلك تصل بهم الحال إلى وضع هش يحيا بغير جذور تضرب في بطون ماضيه فلا تقاوم ولا تنمو إلى حاضره وآتيه ، ولذلك كان لا بد من ربط الحاضر بالماضي .

ولذلك كان من أشد ما يؤسف له هذه المناداة الغريبة من بعضهم بضرورة إبداع الماضي في زوايا النسيان ، وكأنه ما كان مع أن سفر الذكرة الإلهي وسجلات حياة كل إنسان قد سطرته لا باعتباره جزءا لا يتجزأ من الحياة مثل الحاضر والمستقبل تماما ، بل للمحاسبة عليه عند الوقوف أمام كرسي قضاء المسيح الذي سيعطى أمامه كل واحد منا حسابه عن نفسه عند ما يبلغ سير الزمان نهايته ويظهر حكم الأبدية النهائي .

ومن ثم فان من واجبنا مراجعة سجلات التاريخ ، فان في ذلك حكمة بالغة نتعمل بها الأمور فتجدد القوى والآمال ، وأما من جهة المشاكل والأخطاء ، فيجب أن نواجهها باقدام ثابتة وقلوب مطمئنة مستلهمين ما ذكره رئيسنا الحالي حسنى مبارك في ختام خطابه التاريخي الذي ألقاه في السادس والعشرين من شهر يوليو ١٩٨٢ بمناسبة العيد الثلاثين للثورة من أننا يجب : « أن نتعرف على الأوضاع بصدق وأمانة ودون تزيف أو مبالغة .. وبعد ذلك نطرحها على بساط البحث بأسلوب على وروح المشاركة الكاملة .. لا فرق بين حاكم ومحكوم .. كبير وصغير .. غني وفقير .. مؤيد ومعارض .. فكلنا مواطنون نتمتع بنفس الحقوق ونتحمل نفس الالتزامات كل بحسب طاقته وقدرته .. فلا حرج على رأى ولا مصادرة لحق .. » وقد سبق له أن قال : « بأن كل الموضوعات يجب أن تعالج بالحوار بين مختلف الأطراف ، الحوار الذي بدونه ان تحمل أية مشكلة » .

كلمة تصدير

بدأ انسكاب الروح القدس على بعض الأفراد بمدينة أسيوط في وقت قريب من تاريخ انسكابه على المجتمعين لأجل هذا الغرض بلوس انجلوس في أوائل القرن العشرين .

وحضر في سنة ١٩٠٨ النفس براسفورد إلى القطر المصري وتأسست أول كنيسة رسوليه في بيت النحال بأسيوط وفي أثرها باقى الكنائس الرسولية التي انتشرت في أنحاء البلاد بالتتابع .

وفي أوائل العشرينات اكتسبت الكنيسة الرسولية الاعتراف بوجودها بالمجلس الملى الأنجيلى العام ، وكان على رأسها قطبان مشهوران هما النفس صليب بولس والقس بطرس ابيب ، وحدث أن إرسالية جماعات الله التي تتبعها الكنيسة الرسولية انحازت إلى الأول منهما وخذلت الثانى فذهب قابعا إلى بلدة بدير الجرنوس مركز مفاغه .

وحدث في غضون عام ١٩٣٢ أن بدأت عدة كنائس رسوليه تنفض عن مجلسها المركزى وتخرج متلمسة التحرر وسعيا وراء شرارة الروح فتوجهت إلى القس بطرس ابيب ، وأخرجته من عزلته ، فبدأ يفقدونها في عدة أماكن عامة الجمهورية .

ونشأت بذلك « كنيسة الله الحسينية » وظهر المذهب الحسينى الذى سبسط تاريخه في صفحات هذا الكتاب . . لأنه وإن كانت قد نشأت عدة مذاهب في النطاق الرسولى ككنيسة النعمة والنعمة الرسولية

والكراسة فيما بعد كما خرجت كنيسة المسيح من قلب المذهب الحسينى ، إلا أن « كنيسة الله الحسينية » اجتلت منذ البداية مكان الصدارة باعتبارها القاعدة التي أقامها الروح القدس بين هذه المذاهب كلها لتكون مصدر الانطلاق الروحى والإشعال المقدس !

ونظرا لهذه المكانة الخاصة التي تباوتها « كنيسة الله الحسينية » فقد أضحت هدفا منذ تكونها وإلى الآن لسهام الانتقادات والمقاومة والادعاء عليها بأنها باستمرار « كنيسة المشاكل » الأمر الذى يحدم اغراض الشيطان — عدو الخير — إذ هو يهدف إلى تعطيل رسالتها وشل حركة نشاطها وحرمان النفوس من مميزات وبركات « الأنجيل الكامل » بذلك وهكذا أصبح موضوع « كنيسة الله الحسينية » يشغل بال الكثيرين سواء من أعضاءها والمتشيعين لها أو المحيطين بها من الخارج ، وخاصة وقد جعله المجلس الملى الأنجيلى مشكلة المشاكل أخذ يتداولها لقراءة نصف قرن وحتى الآن حتى كثرت التساؤلات من حولها : « إلى متى تستمر الحال على هذا المنوال ؟ فكأن من الطبيعى أن يكون هناك جواب فى هذا الصدد ، جواب تبيين منه قيمة المعرفة التاريخية لمراحل خط سير المذهب الحسينى والظروف التي اجتازها وذلك لأجل إزالة الكثير من الغموض الذى التفت من حوله ، نظرا لأن الوثائق الخاصة بالمذهب الحسينى قد أهملت ويجهل بعضهم في تفطيتها بظلام النسيان حتى لا تر النور ، مما أوقف الرئيس الجديد للمجلس الملى في مفترق الطرق لا يعرف أى طريق يختار ، ومع أنه يؤمن بأننا نعيش الآن

عصر فيه حرية الرأي لأنه عصر حقوق الإنسان ، عصر سيادة القانون
عصر المناقشات الحرة التي تنسم بالانزان والمنطق ، عصر اعتبار الوعد
كعهد مقدس لا يقبل المعاطلة ولا الإبطاء ، إلا أنه من وجه آخر لم يسابر
هذا العصر عمليا ، بعد أن ربط نفسه هو وأعضاء المجلس بظواهر الأمور
وركروا سهاهم على واضع هذا الكتاب ، واقفين بذلك في طريق العمل
المبارك الذي أئتمنه الله عليه ، مما ظهرت معه ضرورة إخراج هذا التاريخ
إلى النور ومادنه مدونة طبق الأصل عن مراجع ثابتة قائمة تنطق بحقوق
« كنيسة الله الحسينية » المشروعة والتي يعتمد المجلس وضعها باللامبالاة
وعدم الاكتراث كما يتبين من طرق تعامله معها .

وقد راعينا عند النقل من هذه المراجع اللياقة في اختيار ما يستحق
النشر والدقة في ذلك دون الإفاضة ... وذلك بعد أن اضطررنا عند متابعة
قرارات المجلس إلى في موضوع المذهب الحسيني لمدة سنوات إلى أن
فصدر كتابنا « البروتستانتية عقيدة ونظاما » الصادر في يوليو ١٩٧٧
وقد احتوى من جهة العقيدة بعد السرد التاريخي تفسير معنى البروتستانتية
وإثبات مبادئها التي تلخص في تقديس الحق وحرية العقيدة وإعلان
الخلاص وتأكيده المسئولية الفردية ، وأما من جهة النظام فقد شرعنا رأي
البروتستانتية في نوعية القيادة وقواعد التمثيل ومفهوم الشخصية الاعتبارية
وقدمنا تحليلا لمشروعات الوحدة التي ارتأها المجلس إلى حينذاك ...

ولم يؤد تقديم هذه الأوضاع العامة إلى أي تحمين في موقف المجلس
إلى الإنجيلي من جهة تعامله مع المذاهب الإنجيلية الأخرى - غير المشيخية

وعلى وجه خاص مع المذهب الحنبلي ، وقد أدى ذلك إلى إصدارنا كتابا
آخر يستكمل البحث الذي نحن بصدده عنوانه : « الكيان الإنجيلي
تحت الأضواء الكاشفة » كان ذلك في غضون عام ١٩٧٨ تعرضنا فيه
للأمر العالي الصادر بتشكيل المجلس إلى الإنجيلي والمفهوم المقصود بطائفة
الإنجيليين ، مع عرض للحقوق والواجبات التي تضمنها الأمر العالي ،
وإيضاح مركز رئاسة هذا المجلس كوكالة لا ولاية وتحديد اختصاصات
المجلس لمنع المغالاة فيها خارج الحدود التي رسمها قانون تشكيله .

ورغم استنادنا في هذا البحث إلى قرارات صدرت من من المجلس
إلى نفسه وأخرى جمهورية مع أحكام قضائية نهائية ، إلا أن هذا
الكتاب الآخر قد زاد في تصلب موقف المجلس إلى الذي ان برضيه أبدا
كشف الحقيقة !!

ورغم أن هذين الكتابين قد صدرا قبل عهد رئيس المجلس إلى
الجديد - عهد الحريات واستقلال المذاهب الإنجيلية كما جاهر على صفحات
مجلة الهدى المشيخية - إلا أن حال « كنائس الله الحسينية » قد بقي كما هو

ولذلك كان لا بد من تقديم بحثنا هذا لا مجرد مساعدة المجلس إلى
ورئيسه على التسليم بالواقع ورأب الصدع فحسب ، وإنما بقصد تحقيق العدالة
وفقا لمبادئ التفضيلة والنزاهة والعدل التي استقرت في ربوع المسكونة وقد
أرست قواعد الحرية والأخاء والمساواة في أرجائها ، حتى لم يعد هناك
مكان لتقبل الشائعات كما لو كانت هي الحق بعينه الذي لا مرأ فيه دون
بحث أو روية !!

موقف المجلس الملى تجاه المذهب الخمسينى

يرجع تاريخ نشأة « المذهب الخمسينى » أصلا إلى « يوم الخمسين » ونعلم من سفر الأعمال الأصحاح الثانى أنه كان باورشلیم فى ذلك اليوم رجال يهود اتقياء من كل أمة من بينهم قسنة كانت من مصر وقد حملت إليها الرسالة .

ومن ثم تعتبر « الكنيسة » منذ العصر الرسولى كنيسة خمسينية لحما ودما لا تنسأها إلى « يوم الخمسين » يوم ميلاد الكنيسة، فهى منذ ذلك اليوم خمسينية المذهب، على أن ذلك وإن كان قد اتخذ أشكالا متنوعة عبر التاريخ، إلا أنه قد أصبح أخيرا خاتمة الحقائق المستردة بفعل الإصلاح الإنجيلى باعتباره أنلى جزء فى تراث الكنيسة الضائع بسبب العصور المظلمة التى اجتازتها الكنيسة والتى انتهت تاريخيا ببرزوغ شمس البروتستانتية على يد المصلحين العظام الذى بدأت الكنيسة بهم تسترد حقوقها الضائعة فاستعادت حرية الإنجيل ورفعت رايات التبرير والتدريس وعمومية الخلاص وكفاية الكفارة وكان آخر راياتها المرفوعة « راية يوم الخمسين » وهى العلم الخفاق الذى استظلت به الكنيسة منذ نشأتها وستظل هكذا إلى نهاية تاريخها على الأرض ... وهو لذلك محور وحدتها ومادة أعدادها للعرس الأبدى الذى ينتظرها، الأمر الذى لأجله ظهرت الحركة الكارزماطيسكية المعاصرة التى بسببها أصبح « المذهب الخمسينى » مسكونية

وصفه البعض بأنه الذراع الثانى للبروتستانتية . مما لا يحتاج معه إلى التمسك باسماء أشخاص معينين يقال بأن نشأة هذا المذهب قد تمت على أيديهم كما حدث بالمذبة لمعظم المذاهب الانجيلية الأخرى

كما أننا لا نحتاج إلى رد على من يزعمون بحداثة عهد هذا المذهب دون بحث أو روية وخاصة من أهل التقليد الذين يذهبون كنائسهم إلى الرسل فى سبيل اكسابها العرافة والإصالة بالأقدمية التصويرية !

ومع أننا نرى اليوم خداما وأعضاء فى كنائس متنوعة قد بدأوا فجأة فى تقبل « المذهب الخمسينى » والاشادة به بعد حصولهم على اختباره حتى أفرت البابوية وجوده فى نطاقها فاعترفت به - أسمىته : « طائفة الكاثوليك الخمسينيين » متعاطفة مع هذا المذهب بعد تقييم له باعتباره التيار الروحانى الفريد الذى ينبع من يوم الخمسين وهو بحكم المنطق والضرورة يستغرق عصر المسيحية بأكمله لأنه حياته - وشهادتها ولذلك وجدناه يشمل فى عصرنا الحاضر جموعا من القادة والعلمانيين المشيخيين والاستقفيين والمعمدانين والميثودست واللوثرين والاخوة وغيرهم حتى ظهر التساؤل الغريب إن كان هذا أمره فلماذا يقف منه المجلس الملى الانجيلى موقف المقاومة ويرفض أن يعترف بوجوده الواقعى ومن مبررات مقبولة ، ، مخالفا بذلك قول الزعيم الراحل أنور السادات : « إن المعنى الأصيل لسيادة القانون يتمثل فى النزول على حكم القانون والالتزام بالشرعية منهجا وسلوكا . . فهو يحكم سلوكك الفرد إذا، المجتمع الذى يعيش فيه ويحكم

سلوك كل من أسند إليه قدر من السلطة يمكن أن يمارسه في إطاره الصحيح
والسليم قانونا « وهذا ما كان ينتظر من المجلس الالتزام به ١١

ولكن ترى هل يسلك المجلس الملى الانجيلي في بلادنا الحبيبة هذا
المسلك القانوني الحميد بل هل يرتفع به إلى المسلك المسيحي الذاتي ؟ أم
تراه يرفض أن يتحرى الحقيقة ويمتنع عن تمييزها عما هو زائف وباطل
بل يتعدها ويتنكر لوجودها ، ويحاول أن يبرر موقفه هذا
بشئ أنواع المبررات المختلفة التي تنفيها وترد عليها كافة ما بذلناه من جهد
في سبيل الانضواء تحت راية الوحدة المقدسة دون أن يكون ذلك على حساب
الحق الذي تتمسك به ضمائرنا أمام الله - وهكذا يأتي المجلس الملى الاقرار
بالواقع والتسليم بالأوضاع القانونية الثابتة إمامانا منه في التعمنت ضد هذا
المذهب المبارك لإعلانه حق الانجيل الكامل وشهادته للحقيقة المطلقة وذلك
كله لوجه الله فحسب ١١ ولاشك أن ذلك يدفعنا دفعا إلى تقديم وثائق
الاقرار بكنيسة الله الحسينية وهل هذا الاقرار قائم أم تأثر وجوداً وعدمه
بقرارات المجلس الملى نفسه تلك القرارات المتناقضة التي تتابعتم فاقمت إلى
وضع لاسبيل لتغييره أو تحديه بعد أن أصبح من المراكز القانونية المستقرة
بقرارات عليا قد صارت محصنة وغير قابلة للطعن رغم أن المجلس الملى
يحاول المساس بشكلها دون موضوعها الذي ثبتت شرعيته نهائيا وأضحى
غير قابل للجدل والنقاش ..

بدأت الحركة الحسينية - كما سلف القول - في أوائل الثلاثينات ببلدة
دير الجرنوس في عهد القس بطرس لبيب ؛ وامتدت إلى الفشن ثم إلى
سمالوط والمنيا وأسيوط والقاهرة والاسكندرية ... الخ

وعقدت هذه الكنائس مجعها التأسيسي الأول عام ١٩٤٠ بالفشن ،
ثم عقدت مجعاً تنظيمياً بسمالوط تقدمت على إثره للمجلس الملى لاعتمادها
وصدر حينئذ قرار المجلس بالاعتراف بها بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٤٦
وذلك لاندماج كنيسة السلام فيها وصيرورتها كنيسة واحدة ... إلا أنه
بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٨ تقدمت كنيسة السلام طالبة العودة إلى
ما كانت عليه سابقاً والانسحاب من كنيسة الله الحسينية فقرر المجلس في
٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩ باعتبار كنيسة السلام وكنيسة الله الحسينية ليسما
حاصلتين على لقب كنيسة إنجيلية ...

وبتاريخ مايو ١٩٤٩ تقدم القس بطرس لبيب بصفته رئيس كنيسة الله
الحسينية بمعارضة طلب فيها إلغاء ذلك القرار الصادر من المجلس الملى
الإنجيلي والقاضي بأن كنيسة الله الحسينية ليست حاصلة على لقب كنيسة
إنجيلية للأسباب التي ذكرها في معارضته ، وبجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٥٠
حكم المجلس بأن تستمر كنيسة الله الحسينية بالتمتع بلقب « كنيسة إنجيلية »

* * *

واستقبل القس بطرس لبيب دخولي مع كنيسة بجزيرة بدران ومعنا
النس وزق حبشي وكنيسة بحرك عزت بترحاب عظيم إذ كان بمثابة دم
جديد للمذهب الحسيني وقام بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٥٦ بتشكيل « مجلس
تنفيذي » جديد لها ، وضع فيه اسم « القس صموئيل شرفي » على رأس

قائمة أعضائه .. فاعتناظ منه نأثبه في ذلك الوقت « القس سعد قليبي وقدم
 طعنا ضده إلى المجلس الملي الإنجيلي طلب فيه إلغاء المجلس التنفيذي الذي
 أبلغ أسماؤه لتوكيل الطائفة الإنجيلية وقيام المجلس التنفيذي القديم وعدم
 اعتماد القس صموئيل مشرقى والقس رزق حبشي وإصدار أمر المجلس بانعقاد
 مجمع عام للكنيسة للنظر في جميع تصرفات هذا الرجل المخالف ...
 وذلك للأسباب الواردة بالظن المذكور - ولم يصدر المجلس الملي قرار
 في أي من هذه الطلبات التي قابلها القس بطرس لبيب بفصل القس - مدقليبي
 في اجتماع إداري عقده بمعاغة في ٨ أغسطس ١٩٥٦ ، وبعد مرور عام قام
 بإصدار قرار فصل أمين صندوقه السيد / جيد حنين بتاريخ ٢٩/٨/١٩٥٧
 وكان قد أنشأ ما أسماه بالصندوق الوطني وأوكل أمانته الأخ كيرلس
 صادق وذلك بتاريخ ٦/٤/١٩٥٧ ، ولكنه عاد فأبقى قرار الفصل المشار إليه
 وبدأت مشكلته مع أمين الصندوق الوطني في شأن بعض تصرفات مالية
 قدم بسببها الأخ كيرلس صادق طلبا باستدعاء اللجنة التنفيذية للاجتماع
 وكان ذلك في ٢٥/٢/٥٧ ، فاتفق القس بطرس لبيب مع أمين صندوقه
 الأصل - السيد جيد حنين - على حل المجلس التنفيذي بتاريخ أول فبراير
 ٥٨ بعد أن أعلن أمين صندوقه الوطني الأخ كيرلس صادق باخراجه هو
 وكنيسته بالفشن من الطائفة ورفض إجابة طلباتها .

ولقد كان من الطبيعي هزاء هذا الموقف المتقلب أن تتكون « جبهة
 وطنية » من أربعة من أعضاء المجلس التنفيذي قاموا بانتداب القس
 صموئيل مشرقى للتحدث باسمهم وأخطر المجلس إلى الإنجيلي ببطلان هذا

الحل وكافة تصرفات القس بطرس لبيب وكان ذلك خلال شهر مارس
 سنة ١٩٥٨ .

وقام القس بطرس لبيب بعقد ما أسماه بمجمع عام ببلدته « دير الجرنوس »
 بتاريخ ٩ أبريل ١٩٥٨ وقرر فيه فصل هؤلاء الأعضاء الأربعة فقاموا هم
 أيضا من جانبهم بعقد مجمع عام بمدينة سمالوط بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٥٨
 صدر فيه قرار تنحية القس بطرس لبيب واستبعاد السيد جيد حنين عن
 أمانة الصندوق . وتقدموا بدعوى لدى المجلس الملي الإنجيلي ضد القس
 لبيب بطرس بطلب لإقرار النظام والإشراف على انتخاب مجلس تنفيذي
 قانوني للطائفة ، قرر المجلس بشأنه تعيين لجنة لبحث الموضوع من كافة
 نواحيه . وأصدرت اللجنة قرارها التمهيدي بتاريخ ١١/١١/٥٨ وهو
 ينص على الدعوة إلى مجمع عام للطائفة تحت إشراف المجلس الملي الإنجيلي
 في أقرب فرصة وذلك لانتخاب مجلس تنفيذي لها يكون له سلطة الإشراف
 العام على الطائفة (الخمسينية) .

واسكن القس بطرس لبيب الذي كان يعتبر نفسه مؤسس كنيسة الله
 الخمسينية بالقطر المصري ، وقد جملة ذلك يتصور في نفسه أنه هو الطائفة
 أولا وأخيراً وهو المجمع العام وهو اللجنة التنفيذية بل والكنائس أيضا،
 أخذ يقاوم هذا القرار مما حدا باللجنة المليية أن تتوقف عن تنفيذه ولو
 لبعض الوقت ، لكي تمهد لتنفيذه بصلح بين الطرفين قامت بعرضه عليهما
 بمقر الكنيسة الإنجيلية الثانية بالمنيا بتاريخ ٣٠/١/١٩٥٩ وقد تمت الموافقة
 عليه تحت التهديد بسحب الاعتراف بكنيسة الله الخمسينية - فرفضت اللجنة

مشروع الصلح هذا إلى المجلس الملى لينظره في جلسة رسمية وتم ذلك
وصدر فيه الحكم الآتى نصه :

صورة حكم

المجلس الملى الإنجيلى العام

بجلسته المنعقدة بمصر في يوم الثلاثاء ٣ مارس ١٩٥٩

في الدعوى القيدة بالجدول العمومى تحت رقم ٢ لسنة ١٩٥٨

بداء الدعاية :

مع نظر هذه الدعوى أمام المجلس بجلسته اليوم حضر القضاة
صموئيل مشرقى ورزق حبشى والسيد كبراس صادق وحضر الأستاذ إيليا
فخرى الحامى معهم وعن السيد واصف عبد الملك كما حضر القس بطرس
ليب (المدعى عليه) .

وقرر الطرفان حصول صلح بينهما بالكيفية الآتية :

مشروع الصلح المقدم من اللجنة المالية في قضية كنيسة الله الخمسينية في

اجتماعها بالكنيسة الإنجيلية الثمانية بالمينيا يوم الجمعة ٣٠ يناير سنة ١٩٥٩
عرضت اللجنة للشروع التالى وقد قبله الطرفان وهو كالاتى :-

١ - العمل على تهيئة جو مناسب لانتخاب المجلس التنفيذى لكنيسة
الله الخمسينية بعد تصفية جميع الخلافات القائمة وتوحيد الصفوف على أن
يتم ذلك في مجرى سنة من تاريخ مصادقة المجلس الملى الإنجيلى العام .

٢ - تدعى الكنائس إلى انتخاب المجلس التنفيذى بعد سنة من
تصديق المجلس الملى وذلك طبقا لدستور الكنيسة .

٣ - إلى أن يتم الانتخاب يقوم قيام المجلس التنفيذى هيئة مكونة
على الوجه الآتى :

رئيس : القس بطرس ، لبيب

نائبان للرئيس : القس سمع قليفى ، الأستاذ واصف عبد الملك

سكرتير : القس صموئيل مشرقى

أمين الصندوق : الأستاذ جيد حنين

مساعدا أمين الصندوق : الأستاذ كيرلس صادق

أعضاء : القس رزق حبشى - الشيخ صموئيل عبد الشهيد - الأستاذ

صالح موسى (عضو المجلس الملى) بقاء على طلب الفريقين .

٤ - تدعى هذه الهيئة للاجتماع ثلاث مرات في السنة بقاء على طلب

الرئيس متى طلب منه ذلك كتابة ثلاثة من أعضاء الهيئة . فإذا لم يتم

الرئيس بدعوة الهيئة فلا سكرتير أن يدعوها متى تقدم له طلب كتابى من

خمس من أعضائها . وقد تحدد أول اجتماع لها يوم الجمعة ٨ مايو ١٩٥٩

في كنيسة الإخوة بالمينيا الساعة ١٠ صباحا .

٥ - إذا تنحى أحد الاعضاء والموظفين آفعا عن قبول العضوية في

هذه الهيئة فيفوض للفريق الذى يتبعه أن يختار بدلا عنه إذا حدث ذلك

قبل اجتماع الهيئة لأول مرة . وإلا فللهيئة أن تختار بعد تسكينها دون

الرجوع إلى أحد الفريقين .

٦ - تمت المصادقة على المشروع من الطرفين ووقعوا عليه في حضور

اللجنة ليصبح نافذا بعد اعتماد المجلس الملى الإنجيلى العام »

فريق أول فريق ثانى

٣٠ يناير ١٩٥٩ القس بطرس لبيب واصف عبد الملك .

القس صموئيل مشرقى . كيرلس صادق

وحيث أن المجلس يرحب بإتمام المحسومة بين الطرفين بالسكيفية
التي جاءت بمحضر الصلح الموضح عاليه ولا يرى مانعا من التصديق عليه.
فبناء عليه

حكم المجلس حضوريا

بالتصديق على محضر الصلح المقدم اليوم من اللجنة المالية وإرفاقه
بمحضر الجلسة .

كاتب الجلسة « إمضاء » رئيس الجلسة « إمضاء »

وما أن تم التصديق على هذا الصلح حتى عاود القس بطرس لبيب
تصرفاته الأولى وحضر جلسة ٨ مايو المقرر انعقادها بكنيسة الإخوة
بالمنيا وزعم فصله للفريق الآخر وأتق ذلك انسحابه من الجلسة ناقضا
بذلك الصلح الذى حكم به المجلس آنف الذكر .

وقد أدى هذا الموقف الجديد إلى رفع دعوى ثانية من أعضاء المجلس
التنفيذى بنفس الطلب السابق وهو طلب إقرار النظام بإجراء انتخاب
مجلس تنفيذى للطائفة تحت إشراف المجلس الملى الإنجيلى العام وذلك
تنفيذا لقراره الصادر فى ١٩ / ١١ / ٥٨ ولما تضمنه الصلح المصدق عليه
من المجلس الملى بتاريخ ٣ / ٣ / ٥٩ من دعوة الكنائس فى نهاية عام

فى صورة مجلس عام لإجراء انتخاب أعضاء المجلس التنفيذى للطائفة ،
فينبثق الاختيار عن الإرادة الحرة للكنائس وفقا لنظامها وقانونها
المتعد وحقه يكون المجلس التنفيذى الذى ستقرم الكنائس بانتخابه
بمناى من أى طمن مستقبلا .

واجتمعت اللجنة المالية مع الأطراف المعنية . سا . الثلاثة . ١٣ أكتوبر
سنة ١٩٥٩ ولم تزل إلى نتيجة فى إقناع القس بطرس لبيب لقبول التنازل
بالحسنى ، فما كان من اللجنة إلا أن لوحث له بسحب الاعتراف بكنيسة
الله الحمسينية إن هو أصر على موقفه لكنه صمم على اتخاذ موقف
اللامبالاة وعدم الاكتراث .

وأنتهت جلسة المجلس الملى فى صبيحة اليوم التالى الأربعاء ١٤ أكتوبر
٥٩ وبدأت أعمالها بنظر قضية الطائفة الحمسينية وبعد تلاوة هريضة
الدعوى وسماع ملاحظات اللجنة قرر المجلس سحب لقب كنيسة إنجيلية
من « كنيسة الله الحمسينية » .

— وهكذا أسدل الستار على رئاسة القس بطرس لبيب فانتهد قبل
رحيله من هذه الحياة بعد أن أضر بالمذهب الحمسينى فى مصر بإهماله
الجسيم وتصرفاته العقيمة ، وكان من المنتظر طبعا أن لاتنفعه التماساته
اللاحقة وقضاياه .

— أما المجلس الملى فيؤخذ على قراره الأخير أنه خرج فيه عن قراراته
السابقة التى كان قد أصدرها على التوالى بتكوين لجنة الاشراف على
انتخاب مجلس تنفيذى قانونى يرعى شئون كنائس الله الحمسينية ،

كما أنه تزيد بقراره هذا على مضمون الطلب المقدم من المدعين في هذا الموضوع، والمجلس إلى بهذا العمل قد خالف كل عرف وكل قانون، فإذا تمسكنا معه في تنكيره - الذي كان وقتئذ قائما في ذهن أعضائه رغم الغاء اختصاصه القضائي - من أن قرارته إنما هي أحكام قضائية فإن من بديهيات التقاضي أن الناس لا يحكم إلا بما يطلبه الخصوم. والخصوم هنا قد طلبوا الغاء «قراره» أصدره ضد القس بطرس لبيب ولم يطلبوا شطب الكنيسة التي قام المجلس بشطبها بحجة فلم عندما عجز عن إلزام القس بطرس لبيب بتنفيذ السلاح وإجراء الانتخاب. أما هل كان المجلس محقا في قراره هذا أم غير محق، وما مدى الآثار المترتبة عليه، فهذا ما سنقف عليه في الفصل التالي الذي سنرى منه كيف أن رب الكنيسة بمنايقه العليا قد تدخل بطريقه فائقة لتحدي هذا القرار وإبطال مفعوله مما كان يوجب على المجلس إلى أن يقر هذا التدخل الإلهي ويحترمه دون أن يتشبث بنهاية قراره والتمسك بإنهاء وجود كنيسة الله الخمينية حسب زعمه !!

والآن وقد برزت المأساة الخمينية وبدأت في الوجود كان لا بد للكنائس من أن تبحث عن حل يخرجها من هذه الورطة فاتجه رأى كنائس الجبهة الوطنية إلى تشكيل نفسها في «هيئة جديدة» رغم أن المسؤولين بالمجلس إلى كانوا يجذبون العودة للتصالح مع القس بطرس لبيب والاشتراك معه في التماساته ولكن كان يبدو حينئذ أن الاتفاق معه شبه مستحيل فكان من الضروري البحث عن بديل.

قَرَارَاتُ الْمَجْلِسِ بَيْنَ الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ

وكانت يد الله تعمل من وراء الستار، إذ حدث بعد إخراجي من الكنيسة الرسولية وصدر حكم المجلس إلى بالتصديق على ذلك مع رفضه بحث الأسباب وهل جاء هذا التصرف مطابقا لقوانين تلك الكنيسة من عدمه بزعم أن هذه مسألة دينية لا إدارية، وخرج من الموضوع بالحكم بعدم الاختصاص وكان ذلك بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٥، الأمر الذي أدى في بطبيعة الحال إلى الانتقال لـ كنيسة الله الخمينية كما سبق البيان، فقام رئيس مجلسها العام بتقديم للاعتماد بها لدى المجلس إلى الإنجيلي وكذلك اعتماد المكان الذي استأجرته الكنيسة بجزيرة بدران للتعبد فيه.

وبتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٥٦ حصلت على الشهادة رقم ١٥٢٩ بأني أحد رعاة كنيسة الله الخمينية التابعة للطائفة الإنجيلية وأنتى معتمد من المجلس إلى الإنجيلي العام كراع ضمن رعاة الكنيسة المذكورة.

كما رفع التوكيل لوزارة الداخلية يطلب التصريح لـ كنيسة الله الخمينية بجزيرة بدران بإقامة الشمائر الدينية في العقار الذي استأجرته، حيث أن طائفة كنائس الله الخمينية هي ضمن الطوائف المسجلة بالمجلس إلى الإنجيلي العام النص الذي تضمنه الخطاب!

وحدث أن قام مالك العقار المستأجر بهدمه فجأة، وقد قابلنا ذلك بالارتياح نظراً لقرب ذلك المكان من الكنيسة الرسولية التي أخرجنا

منها بجزيرة بدران ، واضطربنا خلال ثلاث سنوات أن نقوم بالصلاة والعبادة في أنفية وفصول بعض المدارس وبيوت الأخوة ثم المسكن الخاص بي بالحى ، وإذا بالرب يسير أمامنا ويوفقنا إلى استئجار المسكن الخاص بالسكان برقم ٨ شارع أحمد باشا كمال بجزيرة بدران ، وكان ذلك في أول مايو ١٩٥٩ ، وانتدنا بعد إعادته في أوائل أغسطس ، وقد أبلغنا به المجلس للى حينئذ فقام بدورهم بإخطار وزارة الداخلية عنه .

وفي نفس الوقت إزاء إبطاء المجلس للى في طلب تعيين موثقا من قبل وزارة العدل ، تمت بتقديم هذا الطلب مباشرة ومعه مسودات التعيين فوصلنى خطاب الوزارة بتاريخ ٩/٨/٩٤٩ . بصدد القرار الوزارى بتعيين موثقا منتدبا لطائفة الإنجليه الوطنيين وذلك بتاريخ ١٩٥٩/٩/٧ وبدأت إخطارات المجلس للى تتوالى في شأن طلب الترخيص بالكنيسة التى اربطت برعايتها والسكانه بشارع أحمد باشا كمال وذلك بناء على مطالبة وزارة الداخلية بذلك ، وكان توكيل الطائفة بطلب مهلة لعدة مرات ريثما يصبح فى الإمكان إعداد أوراق الترخيص (عند الملكية) والرسوم العملية وخرائط المساحة) ، وكنا فى حاجة أولا إلى جمع المال اللازم من شعب الكنيسة وريادتها لشراء أرضها .

وحدث أثناء ذلك صدور قرار المجلس بسحب الاعتراف بكنيسة الله الخمينية ، وبدأنا نتدبر الأمر مع عدد من الكنائس (المضارة بسبب هذا القرار) وقد أجمع رأى ستة عشر كنيسة منها على عقد جمعية تأميمية لها

بقر إحداهما ببنى مزار وكان ذلك فى ٦ نوفمبر ١٩٥٩ أى بعد إصدار المجلس قرار السحب بثلاثة أسابيع ، وقد اختارت هذه الكنائس اسما لها هو « كنيسة يوم الخمين »

وبتاريخ أول ديسمبر ١٩٥٩ تقدمنا للمجلس للى بطلب منح عنوان كنيسة إنجيلية لكنيسة يوم الخمين . وأصدر المجلس للى الإنجيلي العام بجلسته المنعقدة فى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قراره بشأن منح لقب كنيسة إنجيلية باسم « كنيسة يوم الخمين » هذا نصه :

« بعد أن أطلع المجلس على الفوائد التى سبق وأقرها لمنح لقب كنيسة إنجيلية بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٦ (أى الصادرة بنفس اليوم) وبعد أن أطلع أيضا على تقرير اللجنة المعنية من المجلس لبحث هذا الطلب والمقدم للمجلس فى ١٩٦٠/٢/٢٣ قرر تأجيل إجابة الطلب إلى أن تتمكن هذه الكنيسة من إثبات مطابقة حالتها للقواعد التى أقرها المجلس لمنح لقب كنيسة إنجيلية وذلك فى جلسة يحددها المجلس فيما بعد بناء على طلب يقدم من أصحاب الشأن »

ومع أن تأجيل إجابة الطلب لا يعنى الرفض إلا أن القس اخنوخ يوسف نائب وكيل الطائفة قرر بشأن الأوراق الخاصة بطلب الترخيص بكنيسة بأحمد باشا كمال بأنها تحمل اسم « كنيسة يوم الخمين » وأن هذا الاسم لم يعتمد بعد ، وفتح بذلك بابا لأزمة جديدة كتبت بشأنها للراحل الدكتور إبراهيم سعيد الرئيس الأسبق للمجلس للى بأنهم لا داعى لاستخدام القضية العامة التى « لكنيسة الله الخمينية » لإثارة أزمة عملية ليست

من صالح المجلس الملى في شيء - وخاصة أن هذه القضية في يد الله
ليتصرف فيها بحكمه العادل في الوقت المناسب « معقباً بالقول : « بأنه
ما دام قد طلب سيادته قفل باب الشكايات بينى وبين المجلس ، فإنني
أرجوه بترصية نائبه بأن لا يكتب أقوالاً صارفة عن كنيسة ، وذلك
حرصاً مني على إعلان رغبتني في أن أرى المجلس الملى يحق الحق بطريق
الحجة الودى بدلاً من دفعنا إلى طريق القضاء .

وكان الراحل القس إبراهيم سميد يتدر ظروف نشأة هذه الكنيسة
بعد أن وقف على السموات التي أدت إلى إنشائها ، ولكن قرارات المجلس
الملى الارتجالية التي صدرت فيما بعد تحت مؤثرات معينة كانت تغير موقفه
السابق من جهتي وتجاه كنيسة عدة مرات فترك زمام الموقف دون أن
يخسره حتى بلغ الحال إلى امتناع نائبه لمدة ثمانية شهور عن تسجيل عقد
خطبة كبت قد أجريته مما اضطررت معه أرفع الأمر إلى الجهات المختصة
التي أحالة إبدورها لمجلس الدولة فأصدر فيه الفتوى رقم ١٤١١ لسنة ٦٥
ألزمت بهذا التسجيل وقد ورد بها أنه :

« قد انتهى رأى مجلس الدولة - أنه يلاحظ أنه بغض النظر عن
الخلاف القائم بين الشاكي ونائب وكيل طائفة الإنجيليين ، وحق هذه
الطائفة في سحب لقب « كنيسة إنجيلية » من « كنيسة الله الخرسانية »
وما إذا كان هذا السحب له ما يبرره أو أنه لا يوجد سند فيه ، وبغض
النظر أيضاً عن الحكم الذي سيصدر في هذا النزاع ، فإن الملاحظ من
ناحية أخرى أن الشاكي وهو القس سميريل مشرقى ذكر أنه قد صدر

قرار من وزير العدل باعتماده موثقاً من بين موثقي الطائفة الإنجيلية وأنه
يباشر اختصاصاته في هذا الشأن استناداً إلى هذا القرار .
ومن ثم يكون له الحق في الاستمرار في مباشرة كافة شئون هذا
الاختصاص إلى أن يلغى بقرار آخر مماثل لقرار الذى خول له الصفة المنوطة
بها »

ومع ذلك وصل المجلس الملى في موقفه نحونا حتى من جهة التوثيق إلى
تناقض غريب ظاهر في كون القس سميريل مشرقى الذى يملك حق توثيق
عقود الزواج الرسمية الحكومية وهى المعول عليها في الأحوال الشخصية ،
بأنى توكيل الطائفة تسجيل عقود الخطبة التي يجريها متحدياً بذلك قرار
وزير العدل بتعيينه موثقاً لطائفة الإنجيليين الوطنيين ومتوى بمجلس الدولة
آفة الذكر ويا للعجب لكفنا آثارنا الصمت حتى لا يزعم هذا المجلس أننا
نرغب فقط في الشكوى والاحتجاج رغم ما لدينا من أسباب أكيدة
قاطعة تبررها .

كانت هذه العوامل كلها دافعاً لنا للتفكير في تحديد موقفنا من جهة
اسمنا الجديد الذى تقدمنا به للمجلس الملى وهو « كنيسة يوم الخميس »
والذى شاء له الله حينئذ أن يدخل في سجلات المراجع العالمية للهيئات
الكنيسة ، ولكن لم يشأ المجلس الملى قبوله رغم وضوحه كتابياً ووطنية
من قد اتخذوه عنواناً لهم ، وربما لأن « يوم الخميس » لم يعد مستساغاً
عند هذا المجلس وخاصة وأن الكنيسة التي انتسبت إليه وتسمت باسم
« كنيسة يوم الخميس » شاء لها الله أن لا تنتمى لأى إرسالية بل تنشأ
نشأة وطنية دما ولحماً . .

وقد أدى ذلك بالطبع ، مضافا إليه الوضع الذي بلغه النفس بطرس
لبيب في رفض التماساته بالمجلس الملي وفشل دعواه بمجلس الدولة الأمر
الذي أدى به إلى رجوعه إلينا للتفاهم في توحيد الكنيستين (كنيسة
يوم الحسين والله الحسينية) أن أثرنا قبول هذا التوحيد لأجل سلامة
المذهب الحسيني وبه نه وإنزاعنا في عدم التمسك باسم خاص يميزنا لئلا
يكون مدلولاً على حبنا للفرقة والتعالي ، وحتى يسنى دراسة الموقف من
جديد مع المجلس الملي الذي كان يحض دائماً على ضرورة التآخي والعودة
إلى الارتباط معاً .

وانعقد مجمع هام للكنيستين بدار إجماع الكنيسة بمغارة يومي ٢٧
و ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، وتم انتخاب ثلاثة من أعضاء المجمع لتمثيل
الحالة الجديدة وتقديم طلب عنها للمجلس الملي لم يكن بينهم النفس بطرس
لبيب ، كما تم انتخاب « النفس صموئيل مشرقى » نائباً للرئيس ورئيساً
للجنة الاتصال . فقام بتقديم الطلب آنف الذكر مقصفاً المطالبة برد اعتبار
الكنيسة وإلغاء القرار الذي اتخذ المجلس الملي بشأنها على أثر الانشقاق
الذي حدث وقد زال الآن بوجود الوحدة مرة أخرى مما يستلزم إعادة
الحالة إلى ما كانت عليه سابقاً ، ولكن المجلس الملي أصبر على رفض الطلب
ودفعنا لاتضاء لاستمرار المطالبة به ، عاملاً بكل ما في وسعه في نفس الوقت
لتحويل كنيسة الله الحسينية - بأي تغييرات مستحدثة - إلى أن تكون
كنيسة تابعة لإرسالية بالخارج ، محارباً بذلك جميع الكنيسة الوطنية التي
وقفت بجانبه وعارفته في خذلان النفس بطرس لبيب لقضائه التي رفعها ضد

المجلس والتي حاولت بكل جهودها من قبل أن تحصل على الاعتراف بها
فدأ أعيانها الخيل رجعت من جديد إلى حالة الوحدة والاندماج التي رفضها
المجلس أيضاً - فتري ما هي الأسباب الحقيقية لهذا الرفض ؟

قام النفس صموئيل مشرقى بتقديم الطلب لارجاع العنوان « الكنيسة
الله الحسينية » بعد أن عادت إليها « كنيسة الحسين » وأصبحنا كنيسة
واحدة ، ولكن الجهة المناوئة للنفس بطرس لبيب والمربطة بالرعية
كافلاند والتي كانت متعاونة معه قبلاً ، قامت باستبعاده نهائياً وأقامت
النفس سعد قليلى رئيساً بدلاً منه وتقدمت بطلب لقبول « كنيسة الله
الحسينية » من جديد تحت اسم « كنيسة الله الوطنية - الحسينية » ،
وأدرج الطالبان لنظرهما بحاسة ٥ ديسمبر ١٩٦٢ الأول طلب إعادة كنيسة
الله الحسينية إلى سابق عهدهما والثاني طلب بقبول كنيسة الله الحسينية
سابقاً تحت الاختبار .

وواضح من مضمون الطالبين أنهما يدوران حول موضوع واحد
مشارك وهو اسم (كنيسة الله الحسينية) وكان من المتوقع من المجلس
الملي إما قبول فحص الطالبين أو رفضهما معاً - نظراً لاندماج موضوعهما -
ولكن المجلس انحرف في قراره برفض الطالب الأول وقبل الطالب الثاني
وكان ذلك منه مخالفاً للقانون بل والعرف وقواعد العدالة الطبيعية في
تصريف الأمور ، وبذلك شجع على هذا الانقسام الجديد ، وزعم انفصال

القس سعد قليني عن كنيسة الله الخمسينية إلا أن المجلس الملى قبل منه تمثيلها ليتخذ من ذلك حجر عثرة في طريق إعادة هذه الكنيسة بشكل واقعي حقيقي ! ولم تكن إضافة كلمة « الوطنية » إلى الاسم القديم إلا من قبيل التحايل للتخلص من قرار الشطب وهو اقتتاب صارخ على حقوق كافة المذاهب الانجيلية لأن المفروض أنها كلمة وطنية بحسب مدلول اسم الطائفة نفسه وهو طائفة الانجيليين الوطنيين - من جماعة انشقت على كنيسة الله الخمسينية بتجريض المجلس الملى وساندة تسكريما منه لارتباطها مع إرسالية كليفتند ، حيث أن قاعدة التبرول أو الرض منذ البداية لدى هذا المجلس كانت وجود إرسالية وراء كل طائفة إنجيلية من عدمه ، رغم أنه مع ذلك يحمل اسم « المجلس العمومي لطائفة الانجيليين الوطنيين !! »

وبالرجوع إلى ما جاء في محضر جلسة ١٩٦٢/١٢/٥ نجد أن المجلس الملى قد بنى حيثيات قرار رفضه لطلب القس بطرس لبيب على ما يأتي :

« إنه بجلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ قضى المجلس بسحب لقب عنوان كنيسة إنجيلية من الطالبين (القس بطرس لبيب والقس صموئيل مشرقى) لأسباب موضحة بمحضر الجلسة .

وقد رفع الطالبان بعد هذا قضية أمام مجلس الدولة ضد المجلس الملى بعدم اختصاصه وعدم أحقيته في سحب لقب كنيسة إنجيلية منهم . »
والحقيقة تختلف كل الاختلاف بالنسبة للقس صموئيل مشرقى حيث

أنه لم يكن مشتركاً مع القس بطرس لبيب في جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ ولا استندى إليها وتبعاً لذلك ليس له أى علم بموضوعها ولا بما تم فيها ، كما أنه لم يمتثل في دعوى مجلس الدولة بجلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ قد صدر ضده ومن أنه اشترك المجلس من أن قرار جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ قد صدر ضده ومن أنه اشترك في رفع الدعوى أمام مجلس الدولة أمر بعيد عن الحقيقة يؤيد ذلك ما بيده قاطعاً تقديم القس صموئيل مشرقى لطلب منح كنيسة يوم الخمسين من أن كنيسة إنجيلية ، وهو الطلب الذى نظره المجلس في ١٦/١١/٦٠ ، التى فكيف يكون مشتركاً مع القس بطرس لبيب في جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ التى لا يعرف عنها شيئاً لكنه الخطأ المتعمد الذى هو جزء ثابت من سياسة هذا المجلس الغريب الأطوار ! يفعل المجلس ذلك ويتجاهل في نفس الوقت إن الذى تضامن مع القس بطرس لبيب في رفع قضيتى مجلس الدولة إنما كانا القس سعد قليني والسيد جريد حنين ، فلم أخفق فيهما تخلياً عنه وظهرت بمظهر البراءة والتودد إلى المجلس ، وقد ارتضى المجلس منهما ذلك في حين أنه قام بنقد القس صموئيل مشرقى ومن معه وهم الذين انضموا مع المجلس ووقعوا بحواره في الدعوى ضد رافعها القس بطرس لبيب ، فتقابل المجلس جميلهم هذا بالطرد والحرمان . . .

وهكذا جاء قرار جلسة ١٩٦٢/١٢/٥ برفض الطلب المقدم من القس صموئيل مشرقى غير جدى في موضوعه بل يعتبر في حد ذاته خطأ في شكالة القانونى والموضوعى .

وذلك لأن هذا القرار قد جاء مخالفاً للطلب المقدم بعد الاتحاد وعلى

أساسه، وواضح بصورة القرار إغفال ذكر كنيسة يوم الحسين فكان
الحالة لم تتغير في نظر المجلس والحقيقة إنها تغيرت فإن الطلب الجديد
اتصاف فيه هذا القرار على أساس الوحدة بين كنيسة الله الحسينية السابقة
وكنيسة يوم الحسين الناشئة، وهذه حالة جديدة تختلف تماما عن الحالة
السابقة التي تم الفصل فيها والتي كانت تنحصر في كنيسة الله الحسينية
فقط، وبالتالي كان يحق للمجلس أن ينظر هذا الوضع الجديد ويبحثه
تحقيقا للعدالة، ومن ثم لم يكن له أن يقول بعدم جواز النظر لسابق
الفصل في هذه الدعوى، وهو في ذلك قد خلط بين الطلب الجديد والدعوى
التقديمية فأصبح عليه صيغتها ووسمها فإطلاق عليه بغير وجه حق تسميتها
مع أن الموضوع قد أصبح ينصب على منح هذه الكنائس التي احدثت معا
عنوان كنيسة إنجيلية، وهذا يختلف عن الحالة التقديمية التي اختصت
بسحب عنوان كنيسة إنجيلية من كنيسة الله الحسينية.

والحال إن الاتحاد الذي قام من كنيسة الله الحسينية وكنيسة يوم
الحسين جعل منهما كيانا جديدا وحالة جديدة تستحق النظر في منحها
عنوان كنيسة إنجيلية فلامعنى إذا لامتناع المجلس عن منح هذا العنوان
وإقرار هذه الحالة الجديدة التي ثبت بأنه ليس هناك اتحاد في الموضوع
بينها وبين الحالة التقديمية ولا في السبب ولا في الخصوم حتى يدفع المجلس
بسابق الفصل بغير استناد إلى شروط ذلك وهي الآفة الذكر.

فإذا أضفنا إلى ما تقدم ما نصت عليه المادة ١٩١ من دستور الدولة من
« جواز إلغاء القوانين والأوامر وتعديلها » فإنه بالتالي يكون ذلك

جائز على القرارات الإدارية. وكذلك ماورد بحكم مجلس الدولة في قضية
القس بطرس لبيب قسحة - التي رفضت فيها دعواه - بأن المجلس الملى
سلطة المنح كما أن له سلطة المنع أيضا... وقد سبق لهذا المجلس أن أصدر
قرارا مشابها بسحب العنوان من « كنيسة الله الحسينية » وكان ذلك في
١٩٤٩/٤/٢٠ ثم عدل عنه وأعاد العنوان لنفس الكنيسة عندها في
١٩٥٠/٤/١٤ بعد أن كان قد سحبه منها، ولم يقل أحد أن المجلس قد
أخطأ حينئذ، فإلا به بعد كل ما سردناه بدقة متناهية من قرارات متناقضة
تتراجع بين الإنكار والافرار يحاول الآن الاصرار على الادعاء بأن
« كنيسة الله الحسينية » قد اتمت ولم تعد قائمة بسبب فرار صاحب العنوان
منها الصادر من المجلس بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٩ الأمر الذي حققنا بطلانه
فيما ذكرناه من البيانات سالفة الاثبات، مضافا إليها المستندات الآتية
التي تؤكد قيام « كنيسة الله الحسينية » بعد صدور قرار المجلس الملى
بسحب العنوان منها وهي:

أولا: الاعتراف بصفة القس صموئيل مشرقى كوثق بموجب قرار
وزير العدل الصادر له في ذلك، والزام فتوى مجلس الدولة رقم ١٤١١
لسنة ١٩٦٥ بتسجيل عقود الخطبة المقدمة منه لتوكيل الطائفة بعد أن
كان قد امتنع عن ذلك بسبب سحب العنوان من كنيسة الله الحسينية.
ثانيا: ماورد بتقرير مفوض الدولة في دعوى القس صموئيل مشرقى
رقم ٤٠٠ سنة ١٨ قضائية بأن الادعاء بوجود شخص آخر يرأس كنيسة
تحمل اسم الكنيسة الحسينية لا يمنع الاعتراف بكنيسة المدعى حيث أن
لا علاقة له بالكنيسة المذكورة.

ثالثاً : قام المجلس الملي بإصدار قرار بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٥ بتصفية الكنائس الخمسينية وهي التي كان قد قبلها سابقاً تحت الاختبار ، على أن تتم التصفية في مدى سنة من تاريخه . لكنه لم ينفذ هذا القرار وأبدله بقرارات تالية فاسخة له وقد الفته تماماً .

رابعاً : تسليم السادة رئيس المجلس الملي ونائبيه الأسبقين - في خلال إدوار هذا النزاع الناري - بصفة القس صموئيل مشرقى وإقرارها بوجود كنيسة وهي « كنيسة الله الخمسينية » وذلك في الشكوى رقم ٨٢٤١ لسنة ١٩٦٧ لإدارى روض الفرج ، وحكم مجلس الدولة وقم ٦٤٣ لسنة ٢٢ الصادر بجلاسة ١٩٦٩/٤/٨ بأثبات ترك المدعى للخصومة وذلك بإقرار الصلح بعد أن كان قد إدعوا عليه بانعدام الصفة وسحب لقب الإنجيلي منه ، وكذلك ما ثبت في حثيات اللجنة رقم ١١٢٣٠ لسنة ١٩٦٩ جنح شبرا التي أقيمت ضد نائب الوكيل حينئذ لطلبه منع إنامة الشعائر الدينية بكنيسة المدعى فأثبت العكس بأنها قائمة ، متعرف بها وهي تحت اسم « كنيسة الله الخمسينية » .

خامساً : اعتماد المجلس الملي الإنجيلي العام لاسم « كنيسة الله الخمسينية » في الشهادة رقم ٢٨٦٥ الصادرة منه بتاريخ ٢٨/٦/٦٨ وهي موقعة من رئيس المجلس - الدكتور إبراهيم سعيد - ومختومة بخاتم المجلس ومصدق عليها من مديرية أمن القاهرة بإناية القس صموئيل مشرقى عن كنيسة الله الخمسينية في الشراء باسمها وتمثيلها لدى كافة الجهات الرسمية .

سادساً : العقدان السجلان رقمي ٣٧١٩ في ٥/٧/٦٩ ، ١٤٤٠ في ١٨/٣/١٩٧٠ المشتري بهما الأرض المقامة عليها الكنيسة بأحد باشا كل رقم ٨ ومبين بهما أن المشتري هو القس صموئيل مشرقى بصفته نائباً عن « كنيسة الله الخمسينية » وهي كما ورد بالعقدين طائفة دينية لها شخصيتها الاعتبارية المعترف بها ، وفقاً للمادة ٢/٥٢ مدني .

سابعاً : الطلب المقدم لوزارة الداخلية لاستصدار القرار الجمهوري للكنيسة وهو مقدم من القس صموئيل مشرقى في ٣٠/٦/١٩٧٠ مرقاً به الأوراق التي تثبت أن كنيسة هذه المراد ترخيصها هي « كنيسة الله الخمسينية » والطلب معتمد من الدكتور إبراهيم سعيد قبيل رفعه لإدارة الشؤون الدينية مباشرة .

ثامناً : محضر الصلح المؤرخ ٢٠/١١/١٩٧٠ والمبرم بين السيدين رئيس المجلس الملي السابق - القس الياس مقار ونائبه القس أخنوخ يوسف وبين القس صموئيل مشرقى بصفته وقد تقرر بوجوب اعتماد أوراق كنيسة سالف الذكر وختمها بخاتم المجلس استكمالاً لما هو مطلوب لإصدار القرار الجمهوري لها ، وذلك مقابل تنازل القس صموئيل مشرقى عن إجراءات الطعن بالتزوير في الأوراق الصادرة من ذلك النائب وذلك في اللجنة المباشرة المرفوعة منه برقم ٦٧٤٤ لسنة ٦٧ .

تاسعاً : الاستدعاء الذي وجهه الراحل القس الياس مقار للقس صموئيل مشرقى وآخرين من قادة المذاهب الإنجيلية للاجتماع بمقر الكنيسة التي كان يرعاها بمصر الجديدة بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٠ وذلك لتحويل الكنائس

للتماثلة إلى مجامع ، ولقد حضر القس صموئيل مشرقى هذا الاجتماع ووقع على محضر الاجتماع نائباً عن « كنيسة الله الحسينية » التي انبثق عنها مجمع الله الحسینی وكان ذلك هو عين العدالة الطبيعية والمساواة القانونية .

عاشراً : قرار المجلس الملى الصادر بجلسته ٧٢/٥/١٠ وضع « كنيسة صموئيل بالمنيا » تحت إشراف وإدارة القس صموئيل مشرقى ، وإقرار السيد نائب وكيل الطائفة بتاريخ ٧٢/١٢/٢٣ بأن هذه الكنيسة لم تعد قائمة لأنها أصبحت ضمن كنائس « مجمع الله الحسینی » حالياً . وقد تأيد ذلك بالعديد من الخطابات الموجهة إلى السادة رجال القضاء والإدارة .

حادى عشر : القرار الجمهورى الصادر للكنيسة التي رعاها القس صموئيل مشرقى برقم ١١٣٣ فى ٧/١٧/٧٣ وهو ينص فى مادته الأولى على الترخيص لطائفة الإنجيليين الوطنيين بأقامة « كنيسة الله الحسينية » الإنجيلية بمقرها ٨ شارع أحمد كمال قسم روض الفرج محافظة القاهرة وقد نصت مادته الثانية على نشر القرار بالجريدة الرسمية .

ثانى عشر : مجموعة من الخطابات والشهادات والایصالات صدرت فى السبعينات وكلها تقر وجود « مجمع الله الحسینی » وأن رئيسه هو « القس صموئيل مشرقى » وهو أيضا الممثل القانونى له ، وأن المجمع المذكور معترف به ومعتمد من المجلس الملى الإنجيلى العام .

من كل هذا يتبين بطلان الادعاء بأن « كنيسة الله الحسينية » لا وجود لها حيث أن ذلك لا أساس له من الصحة فى ضوء هذه الوقائع التى تثبت

بأن هذا الادعاء لا يقوم على أساس من الواقع أو القانون - أما الزعم بأن « كنيسة الله الحسينية » قد تحولت إلى الكنيسة الحسينية فقد اصطنعه المجلس الملى فى الخفاء فى سرية تامة وحاول فرضه نظرية منه على وجود « كنيسة الله الحسينية » الوجود الظاهر كالشمس محاولاً به إلغائها وحودها أو النيل منه وهبهات ، إذ انضح من المستندات العديدة المذكورة أعلاه أن رب الكنيسة قد وقف بالمرصاد فى وجه قرار المجلس الملى ضد كنيسة الله الحسينية فألغاه تماماً ، فيما خلا ما تبقى عنه من آثار باهتة قد استقرت فى أذهان من يعيشون فى الماضى .

ورغم ذلك فقد فوجئنا برئيس المجلس الملى الحالى الدكتور صموئيل حبيب باصدار هذا القرار الباطل فى مكتوب موقع منه بتاريخ ٨٤/١٢/١٨ وكان مثار الدهشة والاستغراب لانه خالف به ما لم يجرأ سابقه على فعله وهو يعلم يقيناً أن هناك فرق بين الكنيستين وهو توسط إسم الجلالة الله فى التسمية التى تمسكنا وتشرفنا بها وهى « كنيسة الله الحسينية » وهنا الفرق ليس بسيراً فإن هناك من بين المذاهب الإنجيلية ما يحمل إسم مشترك مثل كنيسة النعمة والنعمة الرسولية ويميز بينهما أفضلة « الرسوایة » مع أنهما فى المجموعة الرسولية ، فمن باب أولى تتميز كنيسة الله الحسينية عن الكنيسة الحسينية بلفظ الجلالة الله ، فضلاً عن أن الكنيسة الحسينية تتبع هيئة أجنبية تديرها لمصالحها الخاصة فى حين أن كنيسة الله الحسينية كنيسة وطنية لها وداً وكان الاجدر بالمجلس الملى العام لطائفة الإنجيليين الوطنيين أن يحترم هذا التمييز .

الصراع المصطنع داخل المذهب الحسيني

صدر الأمر العالي في عام ١٩٠٢ بتشكيل المجلس العمومي للطوائف الإنجيلية وقد جاء مؤسسا على الخط الهمايوني الصادر في ديسمبر سنة ١٨٥٠ القاضي بعمل الإنجليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها، وقد أشير فيه بغاية الوضوح أنه قد صدر في حق (أي إصلاح) كافة الرعايا من سائر الطوائف الذين تبعوا مذهب البروتستانت لكي لا يحصل التعب والأضطراب لأي طائفة منهم... ومع ذلك فقد سجلت الكنيسة (الإنجيلية) للشيخية المتحدة في صدر دستورها الأخير بأنها هي التي دعيت طائفة البروتستانت بتقتضي الأمر العالي الصادر في ديسمبر ١٨٥٥ وهي بذلك قد خلطت عن عمد بين الخط الهمايوني والأمر العالي لكي تحتفظ باليد العليا على هذا المجلس بحكم الأسبقية والأغلبية - معطاة بذلك بنصوص الأمر العالي نفسه بعد أن انحرفت بالخط الهمايوني لتخصصه لنفسها دون الرسالة الهولندية التي بدأت معها وسائر المذاهب الإنجيلية التي تلتها في الظهور، رغم أن الرسالة المذكورة قد وردت بالأمر العالي مقترنة بها.

ولقد كان دخول «للمذهب الحسيني» في نطاق المجلس الملي الإنجيلي في الواقع حرجا امتدح له، وقد منح المجلس في البداية في عدم الاسترسال في موقف الجفافة له في منتصف الأربعينات، لكنه في أواخر الخمينات أصدر قراره ضد «كنيسة الله الحسبية» بسحب عنوان كنيسة إنجيلية

منها، ولقد كان ذلك سابقة خطيرة مهما تكن مبرراتها، لأنها شجعت المجلس على اتخاذ موقف مماثل تجاه جميع الكنائس الإنجيلية غير الشيخية بالذات. وجودها القانوني لجأته ونحوها إلى مجامع غير محددة الشكل وذلك في أوائل السبعينات، مع استبعاد أي منها عن لا يتقبل هذا النظام المحدث غير المصدق عليه رسميا ١١

• •

ولقد ثار جدل قانوني حول تصرفات المجلس هذه وهل من حق سحب قرار الاعتراف بكنيسة ما - وهل نص قانونه على منحه هذا الحق؟ أم أن إجابة المجلس عن الدولة في هذه الشؤون الإدارية إنابة مقيدة وليست مطلقة ومن المفروض أن تتم تحت وصاية الدولة بمثلة في سيادة وزير الداخلية؟ (كما ورد بالحكم رقم ٤٣٢ لسنة ١٤٠٠ في دعوى التمس بطرس ليبب ضد المجلس) فإنه وإن كان قد قرر أن للمجلس حق للنفع وللنعم ولكنه اشترط أن يكون ذلك تحت الإشراف الآنف الذكر.

ولعل أكبر دلائل على ذلك ما جاء في المادة ١٢ من الأمر العالي: «مصاريف المجلس العمومي تقوم بها الكنائس التي لها مندوبون فيه وذلك بنسبة عدد مندوبيها. وفي حالة عدم قيام كنيسة بالتعهدات المذكورة يجب على ناظر الداخلية بناء على طلب المجلس العمومي أن يحرمها من حق الانتخاب.»

فإذا كان مجرد الحرمان من الانتخاب - لعدم سداد الرسوم - يجب أن يصدر به قرار من ناظر الداخلية، فمن باب أولى حكم الشطب - أو حكم الإعدام - يجب ألا يترك للمجلس وحده وصول فيه وبحول دون

رقابة من أي نوع ١ وقد ورد بحكم مجلس الدولة رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق
الصادر في ٢٤ / ١ / ١٩٧٨ في قضية كنيسة المنال « بأنه من حق وزير
الداخلية الفصل في كل مسألة متصلة بالانتخاب أو التعيين بالمجلس وسائر
المخالفات أو الخطأ في الشكل ولم يكن نص على حلها في القواعد التي فيه
على وضعها آنفاً .. »

ولكن هذا الذي ذكرناه لم يعد موضع التفات ليقف عند حده . هذا
المجلس منذ أن ساءت منه الاختصاصات القضائية وأراد أن يعوضها بالتدخل
الشامل في شئون كنائس المذاهب الإنجيلية الداخلية . مستنداً إلى فهم
خاطئ . للقانون أوصله إلى هذه الحالة التي شرحتناها بالنسبة لتصرفاته
تجاه « المذهب الحسيني » بالذات ، كمينه لها ما يائسها بشكل أو بآخر
بالنسبة لباقي المذاهب الإنجيلية ، وقد فعل ذلك دون أن يفكر في نتائج
تصرفاته هذه وعواقبها من جهة بقائها واستمرار وجودها ومسئوليته عن
ذلك أمام الله والتاريخ والضمير ...

وبالعودة إلى أحداث هذا المجلس في نطاق المذهب الحسيني نجد أنها
قد شطرت إلى جزأين أثارت بينهما ماصراً مصطنعاً على مدى خمسة وعشرين
عاماً وهذا ما ينبغي فيما يلي :

كانت جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٢ هي بداية الفترة التي شطر فيها المجلس
إلى المذهب الحسيني إلى جزأين وقد استبقاها مشطورين حتى الآن ، ولم
يقف عند هذا الحد بل انحاز كلية إلى جانب فريق الكنائس التي ترتبط
بإرسالية كليفلند وقد حملت اسم « الكنيسة الحسينية » وبهذا جانب

الفريق الوطني من هذه الكنائس الذي ظل يتمسك بحكم الضرورة المطلقة
باسم « كنيسة الله الحسينية » ، وقد فعل المجلس المثل ذلك استجابة منه
لتوجيهات تلك الإرسالية ١

قد أعيد نظر الطلب المقدم من النفس سعد قلمبي ومن معه يطلبون
قبولهم تحت الاختيار باسم كنيسة جديدة وذلك بجملة ١ / ٥ / ١٩٦٣ ،
ركان الاسم الجديد الذي صدر قرار المجلس بقبول الطلب آنف الذكر به
هو « الكنيسة الحسينية » واعتبر أصحاب الطلب أنهم ورثوا كنائس الله
الحسينية بعد محاولة تحويلها إلى « الكنائس الحسينية » وكان أمراً غريباً
أن كل ما أحدثه هذا التغيير هو استبعاد اسم « الله » عن هذه الكنائس
على زعم أن هذا هو طريق الخروج من المشكلة الحسينية ، وقد ارتضت
الإرسالية هذا الحل إذ لم يكن يعنيها استبقاء اسم « الله » جدياً ، وإنما
إبقاء العمل في حوزتها حتى ولو استبقته بدون الله - والأغرب من هذا
أن يهمل المجلس إلى طلبات باقي الكنائس بحجة أنها وقد تمسكت باسم
الله وأصبحت لا تزال تحمل اسم « كنيسة الله الحسينية » فإنها لا تستحق
الاعتراف رغم أن عقود أملاكها ومعاملاتها قائمة بهذا الاسم دونما تغيير
إذ أن حجبها الشرعية والقانونية إنما قامت عليه ١١

وهكذا اتسع نطاق هذه التغييرات المصطنعة متعمداً المجلس إلى بها
بالاتفاق مع إرسالية كليفلند العمل على تقسيم المذهب الحسيني فاعترف
وتعامل مع الكنائس التي كان يمثلها وكيلا للإرسالية في مصر ، أما
الكنائس الأخرى (النصف الآخر) وقد برزت قيادة وطنية رشيدة في

تمنيه فإن المجلس بدأ بحاربها وينبذها متحالفاً في ذلك مع الإرسالية ..

وكان ممثل الإرسالية قد بلغ سن العاش فأراد أن يفرض نفسه على الكنائس التابعة لها واصطنع رسامة على يد مندوب الإرسالية الأجنبي وأحد معاوني المشيخين وهو القس فهم الأخصري وقد أدى ذلك أي رسامة السيد جند حنين قساً إلى اتحاد هذه الكنائس معاً - كنائس الله الخمسينية والكنائس الخمسينية وتقدم عنها كل من القس سعد قلميبي والقس صموئيل مشرق بطلب مشترك لإقرار هذه الحالة الجديدة مرفقاً به طعن في صفة ممثل الإرسالية سالف الذكر - وتقدمت الإرسالية بطلبات معارضة ، وإزاء هذا التناقض أصدر المجلس قراره بتصفية الكنائس الخمسينية كلها في مدى عام بتاريخ ١٠/١١/٦٥

ورغم أن المجلس رفض تقارب أجزاء المذهب الخمسيني الذي تم على مراحل باتحاد كنيسة يوم الحسين بكنيسة الله الخمسينية وهذه بالكنيسة الخمسينية وذلك في مجمع مفاجئة ٢٧ و ٢٨ أكتوبر ٦٢ بالنسبة للحالة الأولى ثم مجمع القاهرة المنعقد في ١٥ يناير ٦٥ والذي تقرر فيه اعتبار « الكنيسة الخمسينية » و « كنيسة الله الخمسينية » هما كنيسة واحدة ، وأن الأسمين تسمية واحدة ، إلا أن ذلك لم يرق للمجلس الملي بالطبع لأنه لم يرضى للإرسالية إذ أنه قد انبعث من الجهد الوطني الصرف ، لذلك أرفقت الإرسالية المجلس الملي دون إقرار هذه الحالة السلمية المباركة .

وقد أدى موقف المجلس هذا إلى الفصل بين كنائس المذهب الخمسيني فتميز جزء منها باسم « الكنيسة الخمسينية » وهو التابع للإرسالية ،

واصطر الجزء الآخر بسبب منارثة المجلس الملي له إلى التمسك باسم « كنيسة الله الخمسينية » الأمر الذي اضطر إليه بحكم الضرورة ولم يكن له حيلة فيه !

وقد ازداد بغا العجب أقصاه حين طالعنا « الشهادة الخمسينية » التي كانت تصدرها الإرسالية في ورقات تطبعها ببيروت - تحت عنوان آخر خبر : « بأن كنيسة الله الخمسينية قد اعتمدت بالمجلس الملي لطائفة الأقباط الإنجيليين بالجمهورية العربية المتحدة » وكان معنى ذلك أن المجلس الملي لم يكن معارضا للاسم في حد ذاته وإنما كان متحازا مع الفريق التابع للإرسالية ومحاربا للقس الآخر من هذه الكنائس الذي لم يقبل أي تميم في القضية الخمسينية وطلب معاملة جميع كنائسها كوحدة لا تجوز فيما بينها التفرقة أيا كانت الأسباب .. التي انتملتها الظروف التي نشأت بين رئاسة المجلس الملي والقيادة الوطنية للنصف الآخر من الكنائس الذي قرر أن يكون تشكيله وطنياً ومعتقلاً ، وإذا بالمجلس وهو لطائفة الإنجيليين الوطنيين يتنكر لهذه الكنائس الوطنية ثم يعود فيتحدث عن الوطنية كأنه اسان حالها ويشجب التبعية الأجنبية صورياً فيأله من تناقض مؤسف ومحير !!

• • •

وتقدم الدكتور فهم الأخصري « المشيخى » بطلب اعتماده ممثلاً للكنيسة الخمسينية أمام المجلس وأدرج الطلب بجلسة ١٣/٥/٦٤ لكنه رفض لعدم الاعتراف بهذه « الكنيسة » وتقدم بنفس الجملة الأخ

جيد حنين بطلب اعتماده قساً بالكنيسة الحسينية وقرر المجلس عدم قبول الطلب لأنه ليس من هيئة بل من فرد .. وطلب منا المجلس الملى في نفس الوقت أن نتقدم بطلب إعادة النظر في قرار الرفض الذي أصدره بجملة ٦٢/١٢/٥ لينظره بنفس الجلسة آتية الذكر ، واستكننا توقفنا مؤقتاً وخاصة بعد أن أخطرتنا « روبرت أوبانون » مندوب الإرسالية بأن « كنيسة الله » بـ كاهن ملند تمثل حالياً في الكنيسة الحسينية دون سواها . وكان معنى ذلك اتفاق وجهة نظر الإرسالية والمجلس الملى تماماً ..

وبعد عام عاود الأخ جيد حنين تقديم طلب اعتماده قساً وكان ذلك بجملة ١٩٦٥/٥/١٢ . وقد أدرج بنفس جدول أعمال الجلسة شكوى القس سعد قليمي ضد رسالة جيد حنين وكذلك طلب منه لاعتماد المجلس التنفيذي الجديد الذي يمثل كنائس الله الحسينية الوطنية .

وتشكأت لجنة مالية من ستة أعضاء على رأسهم رئيس المجلس القس إبراهيم سعيد ولم تقم اللجنة المذكورة بما عهد إليها من اختصاص في بحث هذه الطلبات وإنما ضمتها بعضها إلى بعض رغم تناقضها وأرادت أن تلتزم بينها الأمر الذي لما شعرت باستحالته اقترحت إنها فترة الاختبار . فلما اجتمع المجلس الملى العام بتاريخ ١٠/١١/٦٥ انتهى إلى القرار الآتي :

« حيث أن هذه الكنيسة - الكنيسة الحسينية - كانت تحت الاختبار وحيث أننا بذلنا الجهد للإصلاح بينهم فلم يقد شينا ذلك قرر المجلس إنها فترة الاختبار وإحالة هذه الكنائس إلى أية كنيسة تتفق مع مبادئهم في مدى سنة من تاريخه »

وكان السبب الحقيقي لهذا القرار هو ما عرضته اللجنة المالية من صلاح أتمامه قبول اعتماد السيد / جيد حنين قساً وسكرتيراً عاماً وهو موضوع الطعن المقدم ضده ، والذي أوقف نظره بناء على طلب الدكتور سلاي والدكتور أوبانون الوارد الإشارة إليهما بجدول أعمال الجلسة آتية الذكر . وهما مندوبا الإرسالية حينئذ - وقد قام السيد / جيد حنين بحملهما على رفع تظلم إلى المجلس الملى لوقف هذا القرار وإعادة النظر فيه وقد تمديد له جلسة ٣٠/١١/١٩٦٥ (المستعجلة) ولكن المجلس الملى قرر بهذه الجلسة رفض هذا الالتماس وتأييد قراره السابق وذلك للحرج الذي أوقع فيه المجلس نفسه بـمآلاته الإرسالية ، ولكن كان ذلك إلى حين !

وعاد السيد / جيد حنين إلى تقديم التماس إعادة النظر في القرار الصادر بالجلسة السابقة وحدد المجلس الملى جلسة ١/٢/٦٦ لتنظر هذا الالتماس رغم مخالفة ذلك لللائحة الداخلية .. وانعقدت هذه الجلسة في ميعادها المذكور ولكن المجلس لم يصدر فيها قرار لعدم اكتمال حضور العدد القانوني من أعضائه فيها ...

ولكن المذكور لم ييأس وقام بتقديم طلب جديد موقع عليه من أشخاص آخرين من أعوانه ممن لاصفة لهم ، وانعقدت جلسة أخرى للمجلس الملى بتاريخ ٤/٥/٦٦ كان أهم أعمالها نظر هذا الموضوع بالذات ومن الغريب بعد كل هذا أن المجلس الملى قد قام - بهذه الجلسة - بقبول هذا الالتماس مخالفاً بذلك المادة ٣١ من لائحة الداخلية ، وأيضاً كون مقدمي الالتماس ممن ليس لهم حق التمثيل القانوني للكنائس إذ أن الذي

بمثلها عادة مثل قانوني واحد مختاره وتقوضه عنها رسمياً

ولأجل ذلك إختار السيد / جيد حنين الأستاذ ثابت زكي النياوي المحامي لينوب عن تقديم هذا الالتماس الأخيرة أصدر له المجلس الملى قراراً بجلسة ٦٦/٤/٤ بتشكيل لجنة ملية لدراسة أوضاع الكنائس الخمسينية على الطبيعة وتقدمت باقى الكنائس التى يعنىها القرار مطالبة بتطبيقه عليها ولكن المجلس الملى تجاهل طلباتها ورفض أن يطبق قراره هذا عليها ، مع أنها جميعاً من نوع واحد والمفروض أنها تعامل معاملة متساوية تتفق مع العدالة والقانون دون تفرقة أو استثناءات .. لأن المفروض قانوناً أن هذا القرار يشمل كافة كنائس المذهب الخمسينى . وتقدمت بطلب عن هذه الكنائس التى أضيت ققبل المجلس نظره بجلسة ٦٦/١١/٢٣ ولكنه عاد بالجلسة التالية المنعقدة بتاريخ ٦٧/٣/١٤ إلى رفض مناقشة الطلب رغم تأييد الطلاب من المجمع العام لهذه الكنائس .

وحدث أثناء ذلك أن أعلن السيد / جيد حنين اعتماد المجلس الملى الإنجيلى له كقس إستعداداً إلى قبول لجنة ملية اطلبه بتاريخ ٦٦/١٠/٢٢ ومع ذلك فقد صدر بجلسة ٦٧/٣/١٤ آفة الذى ذكر قراراً جديداً بتشكيل لجنة ملية برئاسة القس عياد زخارى للإشراف على الكنائس الخمسينية مالياً وروحياً . وكان هذا أول قرار من نوعه فى تاريخ المجلس الملى الإنجيلى . واعتراضنا على القرار فما كان من المجلس الملى إلا أن أصدر قراراً لاحقاً بجلسة ٦٧/١١/٧ بنفى صفة قس عن القس سعد قلىنى والقس صموئيل مشرقى وعدم تعيينهما للمجلس وذلك انتقاماً منهما لمعارضتهما للقرار الذى ذكره

وقد أظهر فى هذه الفترة القس عياد زخارى غيرة غير معهودة فى محاربة القس صموئيل مشرقى والكنائس التى يمثلها وكان ذلك تحت تأثير معين من جانب الإرسالية ، وبرزت المزاعم التى تعددت للظهور من وقت لآخر بأننا نرفض ولاية المجلس الملى فى حين أن جميع كنائسنا قد تقدمت بطلبات إلى المجلس لتطبيق قراره الصادر فى ٦٦/٥/١٤ عليها دون جدوى !

• • •

وكان من الطبع أن تنضارب الأحكام بالنسبة لهذه الأوضاع المستحدثة - ما يستلزم أن نرد له بحثاً خاصاً مستقلاً وإلما يعيننا هنا على أية حال استفحال الخصومة بين المجلس الملى ومجمع كنائس هذا المذهب ، وتركزت السهام على كآب هذه السطور لتمثيله لها فانقلب الوضع بالنسبة له ورفعت المذكرات من المجلس الملى للسلطات والإخطارات لوزارة الداخلية ضده وطلب منع الاجتماعات التى تعقدها كنيسة بحزيرة بدران بزعم أنها غير شرعية لأنها بدون تصريح أو إذن من المجلس الملى .. وقد وصل الفحامل فى ذلك إلى درجة قصوى بإبلاغ رجال الإدارة وسلطات الأمن بذلك وكان وجرد هذه الكنيسة ونشاطها يمثلان خطورة بالغة تستوجب بحسب توجيه المجلس ورغبة القضاة عليها نهائياً ، رغم أن المجلس الملى هو الهيئة الإدارية التى أنشأها القانون لرعاية شئون هذه الكنائس منذ أمد بعيد .. ولكننا نحمد الله الحكمة المسئولين من رجال الحكومة المشار إليهم فى عدم إجابة هذا المطلب الغريب والعمل على تحرى الحقيقة بشأنه ! وكان الراحل القس إبراهيم سعيد رئيس المجلس فى ذلك الوقت قد طلب من السلطات كتابة التصدى لنشاط « القس صموئيل مشرقى » لعدم إقراره

من قبل المجلس. وظهرت بعدئذ الشهادة التالية المؤكدة لذلك الموقف
الغريب، وقد تداولتها أيدي العامة ونصمها :

طائفة الإنجيليين الوطنيين
بالجمهورية العربية المتحدة
المجلس الملي الإنجيلي العام
١٠ بستان القسي : انجالة

بقر توكيل طائفة الإنجيليين الوطنيين بالجمهورية العربية المتحدة بأن
السيد صموئيل مشرقى ايس قساً بالطائفة الإنجيلية وأن اسمه ليس مسدوداً
بسجلات المجلس الملي وأن مكان اجتماعه الذي يعقد فيه الاجتماعات في شبرا
٨ أحمد باشا كمال بحزيرة بدران هذا المكان ايس معترفاً به ولا يفتق أية
كنيسة إنجيلية معترف بها من المجلس الملي للطائفة وتحرر هذا إقراراً بذلك
سكرتير الطائفة ١٩٦٧/٩/٢ وكييل الطائفة ختم الطائفة
الشيخ إبراهيم حنا (توقيع) الدكتور القس إبراهيم . ميد (كاشيه)

وكان لابد من الاختصاص أمام القضاء برفع اللجنة رقم ٦٧٤٤ لسنة
٦٧ ضد القس أخنوخ يوسف نائب وكييل الطائفة بسبب مساندته للسيد
جيد حنين بمثل الارشالية وإعطائه شهادات بصفة دينية لم تكن له مجرنا
هو بسببها إلى القضاء ظناً منه أنه أصبح هو ذا صفة ونجودنا نحن من
كل صفة ولكن القضاء العادل أنصفنا ورفض دعواه ، ومع ذلك أصر
نائب الوكيل على عدم إناصافنا والتسليم بحقوقنا المشروعة وذلك بإبلاغه
السلطات بأن لا صفة لنا ولا شرعية لمقر الكنيسة التي نعبد الله فيها وفقاً
لنظام المذهب الحسيني وإزاء موقفه هذا وما نشأ عنه من صراع تحرر بشأنه
المحضر الإداري رقم ٨٢٤١ لسنة ٦٧ روض الفرج الذي قرر فيه الدكتور

القس إبراهيم سعيد بتاريخ ١٢/١١/٦٧ بأن لا علاقة للقس صموئيل مشرقى
بالطائفة الإنجيلية ، أما كونه راعي كنيسة فهذه كنيسة خاصة به وحرية
العبادة مكفولة وله أن يصلي كيف يشاء ... وعند إعادة التحقيق بتاريخ
٢٤/١١/٦٧ ذكر بأن الأوراق المتعلقة بجميع القسوس بما فيهم القس صموئيل
مشرقى موجودة بالمجلس الملي لدى وكييل المجلس ونائب وكييل الطائفة
السيد/ القس أخنوخ يوسف والشيخ إبراهيم حنا سكرتير مكتب توكيل
الطائفة - وأن لا علاقة له بفعل القس صموئيل مشرقى ويسألون هم عن ذلك
(وكان ذلك من قبيل حسن التخلص من جانبه)

وبسؤال القس أخنوخ يوسف بتاريخ ٣/١/٦٨ قرر بأن علاقة القس
صموئيل مشرقى انقطعت بالطائفة الإنجيلية من وقت سحب القلب من
كنيسة الله الحسينية وسيادته لا يعتبر ضمن الكنيسة الحسينية التي تعينت
لإدارتها لجنة خاصة من القس عياد زخاري وبعض أعضاء المجلس الملي
وطلب الرجوع إليهم في هذا الموضوع ...

ولما سئل القس عياد زخاري عن هذا الفصل بتاريخ ٩/٤/٦٨ أجاب
بأنه لا يعلم رقم القرار الصادر به وأنه ليس له دخل فيه ..
ومكذا كان كل واحد منهم يتخلص من مسئولية الإدعاء علينا
بالفصل وانعدام الصفة (وكان مجلس الدولة قد قضى في إحدى القضايا برفعها
من غير ذي صفة - وكان ذلك يتعلق بحفي كريس للجنة اتصال لكنائس
الله الحسينية فظن المجلس أن هذا نفي مطلق لكل صفة تخصني) .
وصدرت الشهادة التالية عن قرار قبيل بصدوره من المجلس الملي العام
في جلسة ٧ نوفمبر ٦٧ فيما يلي نصه :

علم المجلس أن السيد سعد قليني والسيد صموئيل مشرقى ينتهجان صفة قسوس إنجيليين وبهذه الصفة يتقدمان بشكاوى لجهات متعددة - لذلك يؤكد المجلس الملى ويقرر بإجماع الآراء أن هذين المذكورين ليسا قسوساً تابعين لأية كنيسة إنجيلية بين الكنائس التابعة للمجلس الملى الإنجيلي العام في الوقت الحاضر وأن الكنيسة التي يدعيان أنها قائمة وأنهما قسوس بها (وهي كنيسة الله الحسينية) ليست ضمن الكنائس المعترف بها من المجلس الملى الإنجيلي وليست لنا صلة بها - وعلى رئيس المجلس إبلاغ هذا القرار للجهات المسئولة بكافة الوسائل .

تحررت هذه الصورة طبق الأصل من القرار المشار إليه
محرراً في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧
أكلية القس أخنوخ يوسف
وفي أعقاب هذه الشهادة تقدم نائب رئيس المجلس (القس أخنوخ يوسف) بإخطار رسمي بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٣٠ طلب فيه رفع اللافتة عن الكنيسة التي أرفعها بجزيرة مدران مع ما يستقيم ذلك من آثار (أي طرد شعبها منها وإغلاقها) .

كان هذا الموقف أبعد ما يكون عن تصورنا ولم يكن من الممكن مواجهته ودوره أخطاره إلا برفع دعوى جديدة أمام مجلس الدولة رقم ٦٤٣ لسنة ٢٢ ق بطلب الحكم بانعدام القرار .. بالإضافة إلى رفع جملة جديدة ضد النائب المذكور وهي خاصة ببلاغه السابق الإشارة إليه والذي يحتوي ضمناً على طلب تعطيل الشواثر الدينية بالكنيسة التي أتولى رعايتها ، وقد واجه هذه اللجنة الأخيرة التي أخذت رقم ١٢٣٠ لسنة ٦٩ جنح

شجراً بأفكار البلاغ وعدم إرساله من جانبه لجهات الاختصاص للتنفيذ : وكان هذا - أي الاتجاه للقضاء من أنبنا على التوالي لحية حقوقنا المشروعة - دافعاً للسيد رئيس المجلس الدكتور القس إبراهيم سعيد بأن يعقد صلاحاً مبدئياً مننا تحرر بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٤ وفيه قرر السيد رئيس المجلس (كطرف أول) .

إلغاء جميع الأوراق والشهادات التي صدرت باسم المجلس الملى الإنجيلي العام ضد الطرف الثاني القس صموئيل مشرقى بأنه ليس قساً بالطائفة الإنجيلية وبأن اسمه ليس مدوناً بسجلات المجلس ، وسحب قرار تجريدته من القسوسية الصادر من المجلس بملسة ٦٧/١١/٧ والذي أبلغ إلى الجهات الرسمية واحتماره كأن لم يكن وكذلك الأوراق والشهادات - الالة المذكور .. مع الإقرار بتبعية الكنيسة التي يرعاها لطائفة الإنجيليين الوطنيين وأنه معترف بها .

والقرم الطرف الثاني - القس صموئيل مشرقى - بقبول سعيه لشكاوى السابق بتقديمها منه لكافة الجهات معملناً بذلك انتهاء الخصومة مع المجلس الملى كما أقر بتنازله عن الجفحة رقم ٦٧٤٤ لسنة ٦٧ جنح روض القرج المرفوعة منه ضد القس أخنوخ يوسف نائب رئيس المجلس ، وتنازله أيضاً عن الدعوى المرفوعة منه أمام مجلس الدولة رقم ٦٤٣ لسنة ٢٢ ضد رئيس المجلس ونائبيه بطلب إلغاء قرار التجريد الصادر من المجلس صده .

واشترط آخر بنود محضر الصلح هذا - وهو البند السابع - على

إقرار الطرفين بنفاذ هذا الحضر فور التصديق عليه من المجلس إلى الإنجلي
العام بجلسته المقبلة . . .

- وكان الأمل كبيراً أن يتم اعتماد هذا الصلح بعد أن صدر قرار
المجلس بجلسته ٥/٢٨/٥٠ بتبني طلبات باقي الكنائس التي كان المجلس
يرفضها قبلاً ، وإحالة الطلبات للجنة المختصة إلى : اللجنة الحسنية الملكية ،
السابق الإشارة إليها لضمها معاً وتحقيق وحدتها الطبيعية تمهيداً لاعتمادها
والاعتراف النهائي بها كباقي طوائف المجلس . . .

- ولكن لقد حدث ما لم يكن في الحسبان فأنني تقدمت بمحضر
الصلح آنف الذكر لاعتماد وقت بدفع الرسم المطلوب لنظره وإقراره .
ولكنني فوجئت بعدم إدراجه في جدول أعمال جلسة المجلس التي انعقدت
في صبيحة الثلاثاء ٢٢/١١/٦٨ وبالتالي فإن اعتماده لم يتم . . . وكان
أحد أعضاء المجلس الملى الأستاذ حلمي يوسف (وهو من رجال القضاء
السابقين) قد ظهر على مسرح الأحداث في هذه الفترة بالذات وأراد
أن يظاير المجلس إلى وينصره علينا فحضر لمقابلتي والتقي بي بمنزل القس
سمو قليبي مدعيّاً بأنه رسول سلام وواعداً بأن يقوم بمهمة اعتماد مشروع
الصلح بالمجلس وإقرار بنوده ، وقام في مقابل ذلك باخذ إقرارى التنازل
السابق الإشارة إليهما عن قضية مجلس الدولة وجنحة روض الفرج
آفتى الذكر وكان ذلك بتاريخ ٤/١٠/٦٨ (أى قبيل انعقاد جلسة
المجلس بأسبوع واحد) ولكنه لم ينفذ وعده الذى قطعه على نفسه أثناء
أخذ التنازل ، وبالتالي لم يلتفت المجلس لداعى الصلح والسلام مفضلاً

عليهما الاستمرار في سياسة التشفي والانتقام . . .
وهكذا استخدم المجلس التوبة بالصلح لتجريدى من دعوى مجلس

الدولة (التى صدر الحكم فيها بترك المدعى الخصومة بتاريخ ٨/٤/١٩٦٩)
وعرقة دعوى اللجنة كذلك ، وهكذا كانت تسير تصرفات المجلس بغير
ضوابط المبادئ الإنسانية والعرف المسيحي المتمثل في حقوق وواجبات
الأصول المرعية التي رفض المجلس أن يلتفت إليها بقائاً . . .

. . .

واسكن الله العلى النذير تبارك اسمه الساهر على كيسته وخدامه
الأمناء . - وقد أثبتت نيتنا في المسالمة والمحبة للصلح والسلام رغم استقلال
هذه النية تأسيساً على ثقتنا في وكيل المدعى عليهما السيدان رئيس المجلس
ونائبه ، ذلك الوكيل الذى لم يحقق ما وعده فاعدم بذلك . - مشروع الصلح
في الوقت الذى أظهر فيه تصرفه هذا انسحاب المجلس الملى من ميدان
مواجهة الخصومة الشريفة في هذا المجال - شرع سبحانه في تخطيط طريق
جديد تكريماً منه تعالى لهذه النية فقد جعل سبحانه من الأسباب الدافعة
لذلك الصلح الذى لم يعمده المجلس سنوح الفرصة للبدء في شراء أرض
الكنيسة . - وقد أدى ذلك إلى صدور وثيقة اعتراف رسمي صريح بهذه
الكنيسة ، كانت من مستلزمات الشراء باسمها بصفة رسمية نهائية .

وفى إلى نص هذه الوثيقة الرسمية التاريخية :

الحضر رقم ٨ لسنة ١٩٦٨

ختم كنيسة الله الحسنية

ختم طائفة

بحزيرة بدران شبرا مصر

الإنجليبين الوطنيين

إنه في تمام الساعة التاسعة من مساء الأربعاء الموافق ٢٦ / ٣ / ١٩٦٨ اجتمع أعضاء الجمعية العمومية للكنيسة الله الحسينية بتقرها بشارع أحمد باشا كل رقم / ٨ بحديقة بدران شبرا مصر قسم روض الفرج وذلك للنظر في الإثبات المطلوب بصفة راعي الكنيسة في النيابة عنها وتقرر الآتي في هذا الشأن :

اعتبار القس صموئيل مشرقى رزق راعي الكنيسة نائباً عنها له حق الشراء باسمها والتوقيع نيابة عنها أمام الشهر العقارى وتعيينها في كافة الإجراءات المطلوبة أمام أية جهة أو مصلحة بصفته نائباً عن الكنيسة .
وقد أقر الحضر بعد موافقة جميع الحاضرين بالإجماع وتوقيعهم عليه إنباتاً لذلك .
التوقيعات

شهادة

أشهد أنا الموقع أدناه الدكتور القس إبراهيم سميد رئيس المجلس الملى الإنجيلى العام بالجمهورية العربية المتحدة . بصحة هذا المحضر المدون بدو ترجمات الجمعية العمومية لهذه الكنيسة الكائنة بحديقة بدران بالصفحة رقم ١٣٧ ، وتعتمد هذه الشهادة بنختها بخاتم طائفة الإنجيليين الوطنيين للتصديق عليها .

تحريراً فى : ٢٧ / ٦ / ١٩٦٨

٢٨٦٥

٢٨ / ٦ / ١٩٦٨

سكرتير الطائفة

الدكتور القس إبراهيم سميد

توقيع رئيس المجلس الملى الإنجيلى

وكيل طائفة الإنجيليين الوطنيين

تصديق ختم مديرية أمن القاهرة بتاريخ ٢٩ / ٦ / ١٩٦٨

٥٢

وهكذا تم بهذه الشهادة اعتماد تفويض القس صموئيل مشرقى نائباً عن « كنيسة الله الحسينية » للشراء باسمها ، وبذلك أمكن إتمام هذا الشراء على هذا النحو بموجب العقدين المسجلين بالشهر العقارى رقم ٣٧٩٩ بتاريخ ١٩/٧/٥ ، ١٤٤٠ ، بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٠ - وقد ورد بأقدين ما يفيد إثبات صحة القس صموئيل مشرقى كذائب عن « كنيسة الله الحسينية » كما ذكرت في العقد الدافى بعد إثبات الصفة المنورة عنها ، بالإضافة التى نصها . « ومصر حاله بالشراء باسمها بموجب محضر اجتماع أعضاء الجمعية العمومية للكنيسة رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ فى ٢٦ / ٦ / ١٩٦٨ المصدق عليه من مديرية أمن القاهرة والرفق مع العقد المسجل رقم ٣٧٩٩ حقة ٦٩ القاهرة »

وقد ذيل هذا العقد بالآتي :

« روجع بنا . على كتاب مكتب القاهرة رقم ١٦٣٢ بتاريخ ٢/١٠ الوارد للأمورية برقم ٣٥٤ فى ١١/٢/١٩٧٠ والوارد به أن المكتب يرى : إمكانية السير فى مراجعة الطلب تأسيساً على محضر اجتماع الجمعية العمومية رقم ٩٦٨/٨ إذ أنه صادر من طائفة دينية لها شخصيتها الاعتبارية وفقاً للمادة ٥٢/٢ دنى »

ولسكن السيد نائب وكيل الطائفة بقى على موقفه من التشدد ، بالرغم من قبول لجنة الأمور المستعجلة للطلب الذى تقدمت به الكنيسة لاعتمادها بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٩ بعد أن توافرت الشروط المطلوبة لذلك ، بل قامت

بتحويله للجنة الإشراف على الكنائس الخسيفية، أما النائب القس أخنوخ يوسف فقد تمذر علينا بسبب موقفه المشار إليه أنها المعلومات القضائية القائمة بيننا وبينه، وعاد سيادة رئيس المجلس إلى مساندته من جديد في محاولة يائسة لتغيير الواقع الذي أتمته يد الله بما سلف بيانه، وأصدر ورقة أخرى مناقضة تنفي كل صفة للقس صموئيل مشرقى وتدعى سحب لقب الإنجيلي منه ...

كان ذلك بتاريخ ١٢/١١/٦٩ بعد فوات الأوان إذ كانت العناية الإلهية قد سبقت فأقرت رسميا واقع هذه الكنيسة، فكان من الغريب أن يعود الدكتور ابراهيم سعيد نفسه رئيس المجلس إلى توقيع شهادة بما ذكرناه ورد بها أن المجلس يتفق على قراراته الثابتة في سجلاته :

١ - قد سحب لقب الإنجيلي من القس صموئيل مشرقى فأصبح بذلك غير قابع للمجلس ولا للطائفة الإنجيلية ولا للكنيسة الخسيفية التي لا صلة له بها ولا تربطه بها أية رابطة (مجاهلا بذلك إقراراته السابقة).

٢ - أن المجلس للملئ الإنجيلي العام لم يعتمد اللائحة المقدمة من القس صموئيل مشرقى باعتبارها لائحة الكنيسة الخسيفية فلا تكون له أية قيمة أو حجية على الكنيسة الخسيفية ولا تصرى عليها.

أما عن سحب لقب الإنجيلي من القس صموئيل فهو إدعاء باطل لا وجود له، فضلا عن أنه يخالف لنص المادة ٢٠ من الأمر العالي التي ربطت بين لقب الإنجيلي وطني وإجراء عملية إحصاء وحظر للإنجيليين الموجودين بالقطر المصري وقت أن كان من الولايات التابعة للدولة

الغالبية، وإعدادهم في قوائم أو سجلات يحتفظ بها المجلس طرفه، وذلك للرجوع إليها عند قيامه بنظر شئون الأحوال الشخصية الإنجيليين المقيدين به. هذه السجلات حتى ينحصر اختصاصه في نطاقهم دون أن يتجاوزهم إلى سواهم من الأرثوذكس أو الكاثوليك، وادّعى أن لا وجه للارتباط بين هذه الأوضاع وبين صفة القس صموئيل مشرقى الثابتة من عديد المستندات الرسمية والمالية مما لا سبيل لإنكاره ولا جدوى في ذلك.

أما إضافة الإدعاء بانتمائه للكنيسة الخسيفية أو محاولته فرض لائحته عليها فهو أيضا باطل، لأن المجلس قد عهد بهذه الكنيسة وذلك منذ وقت بعيد للسيد جيد حزين عميل الإرسالية - والمجلس نفسه بذلك قد حدد الموقف بإجراء الفصل بين الكنيسة الخسيفية وكنيسة الله الخسيفية وذلك على وجه نهائي غير قابل للعلاج، ومن ثم لم يبق هناك مبرر لهذا الخلط المتعمد فيما بينهما سوى إضاعة العالم بينهما للاضرار بالثأرة

ومن ثم فإن خط السير الذي رسمته العناية الإلهية لم يتوقف ولم يتغير بسبب هذه المداخلات الغريبة بل سار كما هو رغم احتجاجات المعارضين لهذا العمل المبارك، فتقدمنا بأوراق ترخيص الكنيسة لوزارة الداخلية بتاريخ ٣٠/٣/١٩٧٠، موقعا عليها وعلى طلب رفعها من الدكتور القس ابراهيم سعيد نفسه رئيس الطائفة - وذلك في تاريخ لاحق للشهادة المناهضة آفة الذكر.

وتسلت إدارة الشئون الدينية مشكورة هذه الأوراق، ويبدو أن تم

استيفاء الإجراءات وتوقع على الأوراق من السيد مأمور القسم وختمت
بشعار الدولة أعيدت للجهات المختصة التي قامت بدورها بإرسالها للسيد
القس أخنوخ يوسف نائب الوكيل - ل الذي رفض ختمها بخاتم الطائفة
واستمر الحال بين أخذ ورد إلى أن تولى القس إلياس مقار رئاسة المجلس
المالى بتاريخ ٧٠/١١/٤ خلفا للمرحوم الدكتور إبراهيم سعيد وكان من
قبل رئيس اللجنة المالية المشرفة على الكنائس الخمينية بأمرها فاستطاع
أن يدرس أمورها عن كثب وبعد أن قننا بتهنئته في جريدة الأهرام طلبنا
منه اتخاذ موقف إيجابي لمعالجة النزاع وتصحيح الوضع بما يحقق الأمل
الكبير الموقوف على سيادته فاستجاب وتدخل في هذه المشكلة شخصيا
فاقمت صلحا بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٠ فيما يلي نصه :

طائفة الإنجيليين الوطنيين
بالجمهورية العربية المتحدة

المجلس المالى الإنجيلي العام
١٠ بستان المقسى بالقجالة

ختم الطائفة

محضر صلح

بين كل من :

السيد القس أخنوخ يوسف نائب وكيل الطائفة الإنجيلية
والسيد القس إلياس مقار وكيل الطائفة ورئيس مجلسها المالى العام
والسيد القس سمورثيل مشرق بصفته عن الكنيسة الخمينية
بشارع أحمد كمال رقم ٨ - بحديقة بدران شبرا مصر

طرف ثان

تمهيد

حيث أن الطرف الثانى بصفته قد رفع دعوى اللجنة المباشرة رقم
٧٦٤٤ لسنة ٦٧ السيد على القس أخنوخ يوسف والسيد جيد حنين وذلك
لارتكاب السيد جيد حنين جريمة تزوير في أوراق استخدمها من القس
أخنوخ يوسف .

وحيث أن الطرف الثانى سار في دعواه إلى أن وصل إلى مرحلة
الطعن بالتزوير في هذه الأوراق موضوع اللجنة القائمة .

وحيث أنه حفاظاً على الود والمحبة والروابط الكنسية - وبمناصفة
وقوع الاختيار على السيد القس إلياس مقار ليكون وكيلًا عاما للطائفة
الإنجيلية ورئيساً لمجلسها المالى العام وبناء على توجيهاته التي لاقت من جميع
الأطراف كل تقدير واحترام مما أوجد الرغبة في إنهاء هذا النزاع ودلا
ولذلك فقد تم الاتفاق على حصول الصلح بالشروط الآتية :-

أولا : يقرر الطرف الثانى بتنازله عن الطعن بالتزوير في الأوراق
موضوع هذه اللجنة المباشرة وخاصة في المستندات المحرزة بخزينة المحكمة
كما يقرر أيضا بتنازله عن الادعاء المدنى لإنهاء الدعوى صلحا .

ثانيا : يقرر الطرف الأول بصفتهما بأنهما قد وافقا على رد أوراق
الكنيسة الخاصة بالمدعى بصفته والموجودة حاليا بوزارة الداخلية وذلك
لإعادة اعتمادها بتوقيع السيد القس إلياس مقار بصفته رئيس المجلس المالى
الإنجيل العام وختمها بخاتم طائفة الإنجيليين الوطنيين وذلك لاستصدار
الترخيص بها من رئاسة الجمهورية بمعرفة الوزارة .

ثالثاً : يقرر الطرفان بأن مركز الكنيسة المذكورة يحدد النظام الجديد في المجلس الملى تحديداً نهائياً حاسماً حاضراً ومستقبلاً .

رابعاً : يقرر الطرفان بأنهم قد حرروا هذا الصلح على أوراق خاصة بالمجلس الملى الإنجيلي ومختومة بخاتمهم ويعتبر توقيعهم على هذا المحضر إقراراً منهم بما جاء في بنوده . وذلك لتقديم صورة منه إلى المحكمة بملسة ٢٤ / ١١ / ١٩٧٠ لاعتماده وجعله في قوة السند التنفيذي .

خامساً : يدور هذا الصلح وجوداً وهدماً بإقرار المحكمة له وإنهاء النزاع من كافة النواحي - وبهذا الإقرار تصبح الدعوى منتهية لجميع الأطراف .

٧ / ١٠ / ٢٠

طرف أول طرف ثاني

توقيع القس إلياس مقار القس أخنوخ يوسف توقيع القس صموئيل مشرق وكيل الطائفة الإنجيلية نائب وكيل الطائفة خاتم الطائفة

وتقدمنا بمحضر الصلح هذا لمحكمة جنح روض الفرج فنظرته بملسة ٢٤ / ١١ / ٧٠ وناقشت أطرافه واستوثقت من صحة توقيعاتهم وأنها لم تصدر عن ضغط أو إكراه وأثبتت أن موضوع الدعوى كان محل جدل ومنازعات مؤسفة في الأوساط الدينية المسيحية (وخاصة وقد استمرت أكثر من أربع سنوات) فأصدرت حكمها بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ٧١ بإثبات ترك المدعين الدعوى لأنها كانت مرفوعة من القس صموئيل مشرق والقس سعد قليني الذي تخلى عن متابعتها أثناء نظرها ، ولذلك جاء الصلح آنف الذكر معنا دون اشتراك فيه .

وطلب توكيل الطائفة أوراق الكنيسة بجزيرة بدران من وزارة الداخلية لختمها وإعادة توقيعها من الرئيس الجديد ، ورأت الوزارة عندئذ أن تستوثق من جدية الصلح فأرسلت مستفسراً عنه عن طريق النعم الذي اصطحبني مندوب منه وأعطاه رئيس المجلس - طاباً بخوري الرداءة لي : طائفة الإنجليميين الوطنيين المجلس الملى الإنجيلي العام

السيد المحترم مأمور قسم روض الفرج

تحية طيبة وبعد : نقشرف بالإفادة بأننا قد أحطنا علماً بطلب وزارة الداخلية وحدة الشؤون الدينية الخاص بالإفادة عما إذا كانت كنيسة الله المسيحية المنامة بشارع أحد باشا كمال رقم ٨ رابعة قسم روض الفرج والتي يرعاها ويؤدي الشعائر الدينية بها القس صموئيل مشرق في رزق هي تابعة لولاية المجلس الملى الإنجيلي العام من عدمه وعلى الأرض المقامة عليها هذه الكنيسة تملكها الطائفة ويشرف عليها المجلس الملى الإنجيلي العام - من عدمه -

نحيط سيادتكم علماً أن هذه الكنيسة تابعة للمجلس الملى الإنجيلي ومعترف بها من قبلنا وأن الأرض المقامة عليها ملك للطائفة وتشرف عليها هيئة المجلس الملى الإنجيلي العام -

رجاء الاتصال بالمسؤولين وإحاطتهم علماً بذلك وإعادة الأوراق لختمها ؟

وتفضلوا بقبول الاحترام ؟ أمين سر الطائفة ١ / ٥ / ١٩٧١ وكيل طائفة الإنجليميين الوطنيين توقيع الشيخ إبراهيم حنا توقيع القس إلياس مقار

وكان من نتيجة هذا الخطاب أن أعيدت الأوراق إلى توكيل الطائفة
الذي قام بختمها واعتمادها من جديد من السيد رئيس المجلس الملى ووكيل
الطائفة وذلك بتاريخ ١٢/٢/٧١ واستئناف إعادتها .

هكذا انتشع الظلام وتبدد أمام سطوع شمس الحقيقة ، وبعد بضع
مكاتبات مع الوزارة ورئاسة الجمهورية لاستعمال إصدار القرار الجمهورى
بالترخيص بالكنيسة وذلك بسبب الضرورات الملحة لذلك ، تم صدور
القرار وفيما يلي نصه :

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٣٣ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم السلطة فيما يخص بالمعاهد
الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في
البلاد ، المعدل بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦

قرر

(المادة الأولى)

الترخيص لطائفة الإنجليكانيين الوطنيين بإقامة كنيسة الله الخمينية
الإنجيلية بشارع أحمد كمال رقم ٨ بروض الفرج قسم ووض الفرج محافظة
القاهرة على قطعة الأرض الموضحة بالرسم المرافق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . ، ، ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جمادى الثاني سنة ١٣٩٣ (٧ أيار سنة ١٩٧٣)

(أنور السادات)

وهكذا صدر القرار الجمهورى بحمل موافقة السيد رئيس الجمهورية
على الترخيص بإنشاء « كنيسة الله الخمينية » بجزيرة بدران في قلب
القاهرة .

فهل هناك مكان بعد لإنكار قيام هذه الكنيسة باسمها هذا
واكتسابها صفاتها القانونية بذلك ، إذ لا مناس من الاعتراف بأن مثل
هذا القرار الجمهورى لا يصدر إلا على أساس اعتبار الكنيسة كنيسة
قائمة معترفا لها بعنوان كنيسة إنجيلية حسبما جاء به نص الأمر العالى
الصادر بتشكيل المجلس الملى للطوائف الإنجيلية - وبذلك محدد مركز هذه
الكنيسة نهائيا بصدر القرار الجمهورى لها كدليل قاطع على حق هذا
المذهب في اعتباره « كنيسة إنجيلية » معترفا بها . .

ومما يبين أن يد الله العليا هي التي أشاحت بقرارات الرفض وأعدمتها
إنما تلك اليد عينا التي أمرت قتم بأمرها اعتماد المجلس الملى للتفويض الذي
تم به شراء أرض هذه الكنيسة باسمها نفسه الذي كان المجلس قد شطبه
وأما الوزارة فقد أقرت مشكورة وأقيم ملكية هذه الكنيسة بحسب
عقديها المشهورين بذات الاسم القديم المدعى بشطبه وهو « كنيسة الله
الخمينية » !

وهكذا انحل اللغز وانتهى التنكر لهذه الكنيسة بصدر القرار
الجمهورى محولا على ذات الاسم وناسا على الترخيص بإقامة كنيسة الله
الخمينية الإنجيلية :

ومع ذلك فإن المجلس حتى في عهده الحالى تحت إدارة رئيسه الجديد

لا يزال يتردد في الاعتراف بهذا الاسم على حساب أنه اسم مشطوب ولا سبيل للعودة إليه ولذا ندرى كيف أقره المجلس إذا وتم الشراء به وبالتالي صدر القرار الجمهوري بمحولا عليه ؟

وهل يوسع أحد الآن من هؤلاء المنكرين الجاحدين الادعاء بسلطانه على المساس بقرار السيد رئيس الجمهورية إذا لم يمكن بمقدورهم ذلك فما بالهم يتناقضون مع أنفسهم متجاهلين هذا التغيير الذي حدث ومعتبرين إياه كأنه لم يحدث مع أن حدوثه هذا أيا تكون نظرتهم إليه يعتبر أمرا حاسما ومنهيا لهذا النزاع ..

وهذا ما كان حري بالمجلس الى أن يسلكه « لأن اللاحق يلغى السابق » ولستهم إنما يتمسكون بذيال الماضي فقط الذي يعيشون فيه ويرفضون به ويتصورونه بأنه لم يتغير وغير قابل للتغيير ، وكل ذلك إمعانا منهم في التزمّت ضد « كنيسة الله الحسينية » لوقوفها في وجه أوضاعهم غير السليمة موقف الاحتقار الواضح والظهار للشرىف ، وهيئات أن يجديهم موقفهم هذا نقما ، فان ذلك القرار الجمهوري ما كان يصدر وينشر في الجريدة الرسمية إلا على أساس قيام هذه الكنيسة ووجودها القانوني الأمر الذي ليس بإمكانهم الإدعاء بإنكاره الآن لما في ذلك من المساس المباشر بذلك القرار الرسمي نفسه الصادر من أعلى سلطة في الدولة .

وإننا نسجد لله حمداً وتبجيلاً من أجل تداخله بسلطانه الأعلى لتحقيق العدالة بإثبات صفتنا التي انعقد لواؤها لنا في نهاية المطاف على مقتضى قرار

جمهوري صدر استنادا للسلطة المخولة للسيد / رئيس الجمهورية بشأن الترخيص بإنشاء الكنائس بمقتضى الخط الهاموني المنظم لتلك السلطة .

ومن عجب كما رأينا أن هذا القرار الجمهوري قد صدر مستمداً من نفس الأوراق التي رفعها إليه المجلس الى ، الذي عاد ليصدر قرارات تالية بسحب الصفة التي جاء هذا القرار بمحولا عليها ، وقد فعل ذلك بغير تبصر لأنه فضلا عن عدم الشروعية التي يتصف بها هذا السحب فإنه منطوق دون شبهة على مساس مباشر بقرار صدر من رئيس الجمهورية ونحمن بعد قوات مبعاد الطعن فيه ، كما أنه يتضمن إنكارا للملكيات المسجلة والمشهرة عقاريا للكنيسة التي تمثلها بالقاهرة والتي امتد تمثيلها لها إلى كنائس قائمة في أكثر من محافظة من محافظات الجمهورية .

ورغم ذلك فان المجلس قد عاد للادعاء بأن مذهب كنيسة الله الحسينية غير قائم وليس له وجود بل بدأ يحارب كنائسه ويساعد على غلقها .

وهكذا يدل الستار على أدوار مأساة هذا الصراع الذي أنشأ وغذاه المجلس الى داخل المذهب الحسيني ليصرفه عن رسالته الحيوية بل يصل إلى حد تعطيلها ، الأمر الذي سيقدّم كل مسئول عن ذلك الحساب لديه تعالى في نهاية المطاف وهذا بعينه ما يجب أن يفكر فيه من يرغبون في تعقل مسئوليتهم التاريخية والأبدية لأنه ابتداء وانتهاء « لا يصح إلا الصحيح » وهذا الصحيح هو ماتم في نطاق مشيئة الله وبحسبها فيبقى إلى الأبد ، أما ما عداه مما يدور في خيالات البشر فهو إلى زوال وانتهاء . بأمره تعالى مهما بذلوا من جهد في استبقائه ومساندته لأن كل باطل مهذوم بطبيعته ولا وجود له

مجمع الله الخمسيني بين التشكيل والتبديل

كان آخر قرار صدر بجملة ١٥/٥/١٩٦٨ في شأن جميع الكنائس الخمسينية هو: تشكيل مجلس عام لهذه الكنائس لانتخاب مجلس تنفيذي قانوني يتولى إدارة شئونها والإشراف على كافة مهامها وذلك بمروءة اللاحقة المالية التي كان قد تعين القس الياس مقار رئيسا لها إلى وقت انتخابه رئيسا للمجلس إلى العام في أواخر عام ١٩٧٠

ولكن هذا القرار لم ينفذ لظهور قرارات أخرى تحت اسم «مجمع شمل الكنائس الإنجيلية» كان أولها القرار رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٢/١١/٦٨ وتلاه القرار رقم ١٨٢٨ في ١٢/٥/١٩٧٠ وحدد موعدا للتنفيذ هو آخر مايو ١٩٧١ ثم صدر القرار رقم ١٨٣٠ في ٢/٥/١٩٧١ تضمن امتدادا ليعاد التنفيذ إلى نهاية أغسطس ١٩٧١.

وتضمنت المذكرة التفسيرية لهذه القرارات مبررات إصدارها مع شرح لمعناها وهو تشكيل مجامع تتحدد مع كنائس الكبرى التي يتكون منها المجلس إلى وهي: المشيخية والأصلاحية، والأخوة، والرسولية.

وكان معنى ذلك أن تتحول الكنائس التي في نطاق الكنيسة الرسولية إلى مجامع تحتفظ كل منها باستقلالها الذاتي في إطار «اتحاد فيدرالي» يجمعها إلى أن تستكمل شروط الاعتراف بها ككُذاهب مستقلة على أن يكون لها عشرون كنيسة منتظمة وعقيدة تميزها.

وبتاريخ ٢٦/١١/٧١ دعا السيد رئيس المجلس مندوبى هذه الكنائس

ومثلها وكنت أنا ضمن من دعاء ممثلا لكنيسة الله الخمسينية حيث قلنا جميعا بالتوقيع على المحضر التنفيذي لهذه القرارات وبذلك أصبح قديم الجامع اسماً واقعياً فنشأت مجامع متميزة تابعة للكنيسة الرسولية لكل منها استقلاله الذاتي إدارياً ومالياً، وكانت «كنيسة الله الخمسينية» ضمن الكنائس التي قبلت ذلك وأصبح اسمها «مجمع الله الخمسيني» وقد ورد ذكرها بالمذكرة التفسيرية كما ثبت وجودها وبرودها ضمن الكنائس الموقعة على المحضر التنفيذي سابق الإشارة إليه. كما تم اختيار القس صموئيل مشرق مندوباً عنها وممثلاً قانونياً لها وتوقع منه نيابة عنها على محضر الجلسة نفسها وكان ذلك بناء على تفويضات الكنائس المحلية الراغبة في تكوين كيان عام لها باسم «مجمع الله الخمسيني» والذي تقرر بموجبها تمثيل سيادته لها في هذا الشأن. واستناداً إلى هذه التفويضات قام القس صموئيل مشرق بتوجيه الدعوة لمقد اجتماع غير عادي للجمعية العمومية لكنائس الله الخمسينية بدار الكنيسة الكائن مقرها بشارع زاده رقم ٨ بشركة السيوف بأسسوط بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٧٢ لتشكيل «مجمع الله الخمسيني» وهكذا عادت «كنيسة الله الخمسينية» إلى شق طريقها من جديد، مستقلة ومتميزة عن «الكنيسة الخمسينية» التي تحولت إلى «المجمع الخمسيني» والتي اختارت الارتباط بإرسالية كنيسة الله بكليفلند وانفصلت بوضعها هذا عن «كنيسة الله الخمسينية».

وبدأ اعتراف المجلس إلى بالجامع بملاحقته الممنعة بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٢ والتي كان من نتيجتها موافقتنا بالإخطار التالي الذي يحوى المطالبة باشتراك المجمع.

الاجلس الى الإنجيل العام

١٠. بيان المسمى بالقبالة ت ٩٠٣٦١٦

خمسرة المحترم القس محمود خليل مشرق

تحية مسيحية وبعد ، نرجو الفكرم بسداد مبلغ ٣٠ جنية ثلاثين جنهما

الملى الإنجىلى العام بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٧٢

وتفضلوا بقبول الاحترام؟

الشيخ فاخر الدياسي

الإنجيليين الوطنيين نائب وكيل طائفة الإنجيليين الوطنيين

وصدر بنفس التاريخ الأبعد قرار تعليمنا كنيسة فنوئيل بالنيواقد

السيد الفاضل التمس بموئيل مشرق :

نحية طيبة وبعد - نتشرف بإيادكم بأن المجلس في إجتماعه الأخير

يوم ١٠/٥/١٩٧٢ درس موضوع الكتيبة الرسولية بشارع باك الفرعي

بمقتضى ما فيها والتي كان يطلق عليها فما مضى كنيسة فنوئيل وقدر وضعها تحت اثارها كذا

لاستلام هذه الكسبة وإدخالها في الأمانة العامة

بأوفر معرفة. مع أطيب التحمات؟

باوفر مرعة مع أطيب التحيات؟

وقد أعقب ذلك ثلاثة خطابات متتابعة من وكيل الطائفة القسرية

الاسامة روفيا إلى نصها بحسب ترتيبها الزمني:

١٠ - الأستاذ رئيس النيابة بالمنيا .

تحية طيبة وبعد - نحيط - ببادتكم علما بأن المجلس الممل الانجيل العام

أصدر في جلسته الأخيرة بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٢ قراره القاضي بأن القس

صوميل مشرق - د أصبح مفوضا من المجلس ليقوم باستلام الكنيسة

الرعاية الكائنة بشارع بابك الفرعى رقم ٩ بالنيليا وأن يتولى إدارتها

والإشراف عليها . وقد فوض المجلس سيادته بعد دراسته الكاملة موضوع

هذه الكنيسة وجميع المشاكل التي يحاول البعض إثارتها . وليس لهذه

التي هي بمنزلة قانوني آخر سواء، وليس من حق أحد أن يتكلم باسمها

عليها. خاصة وقد تم هذا العمل بأمر من إدارة الكنيسة والإشراف

ونكون شاكرين مساعدة النماة للمجلس لافاد الحق وعناية الأمانة

هذا المكان المقدس . ولا يخفى عن النيابة أن قرار المجلس الإداري نهائي

من السلطة الوحيدة التي تملكه والمختصة بإصداره دون سواها وأن المتبرعين

ليس لهم الصنة أو الحق في هذا التمرض . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٧٢/٦/٥ توقيع وكيل الطائفة

— السيد المحامي العام الأول بمحكمة استئناف القاهرة

محبة الإجلال والاحترام - أشرف برجا، الإحاطة بضعف وسبل طائفة

الإيجلدين الوطنيين ورئيس المجلس السلي العام: أن أحمل كامل التقدير

المقرر رئيس النيابة بالمنية والقاضي بتنفيذ قرار المجلس الملي في اجتماعه الأخير

في ١٠ مايو عام ١٩٧٢ ، وأعتبر السيد القس صموئيل مشرق المشرف على الكنيسة الرسولية بالمنيا شارع ملك الفرعى . كما يصرنا أن النيابة قد تمكنت من إيجاد صلح بين الأطراف المتنازعة الذي ترحب به دون تأثير على القرار بل بالحري تمكن القس صموئيل مشرقى من التنفيذ بأفضل الطرق في ظل القانون .

وإذ نقدر هذا الموقف الكريم النبيل للنيابة العامة . نأمل أن تكون السيادة دائما لأقانون والنظام في بلادنا العظيمة .
مع أوفر التقدير والاحترام

١٧ يوليو عام ١٩٧٢ . ختم الطائفة . توقيع وكيل الطائفة
- السيد النائب العام

تحية طيبة وبعد - أنشرف بصفى وكيل طائفة الإنجيليين الوطنيين ورئيس المجلس الى العام برجاء الإحاطة بأن السيد القس صموئيل مشرقى بحسب قرار المجلس الى الأخير في ١٠ مايو عام ١٩٧٢ هو الشخص الوحيد الذى يجوز له الإشراف بل هو مكلف من المجلس الى للإشراف على الكنيسة المشار إليها بالمنيا ، وليس لآخر حق التدخل أو الإشراف علما بأن هذه الكنيسة إحدى الكنائس التابعة للمجلس والخاضعة لولايته . تفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٧٢/٩/٢٢ . توقيع وكيل الطائفة

• أصول هذه الشهادات مودعة بالمحضر رقم ١٨١٨ لسنة ٧٢ إدارى المنيا والذى تقرر بموجبه تسليم هذه الكنيسة نهائيا للقس صموئيل مشرقى

بصفته رئيس مجمع الله الحسينى . وقد رفضت النيابة تنفيير هذا الوضع فيها بعد ذلك المجلس طريق القضاء ضد المجمع بإيقافه صرف وصيد الكنيسة بالبدك الأهلى ، وساندته السيد مجدى زكى فى منازعته للكنيسة فى أرضها ، بل ورفع ما سماه دعوى التصحيح مطالبا بانتزاع أرض الكنيسة من المجمع ... II وذلك بعد أن كان قد اعترف « بمجمع الله الحسينى » بالشهادات الآتية ليتأملها من يشاء :

١ - كنيسة الاسكندرية صدر لها الحكم رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٦٦ وتأيد استئنافا وهو باسم « كنيسة الله الحسينية » ومقرها ٣٥ شارع راغب باشا .

٢ - كنيسة أسبوط بالقرار الجمهورى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٦ والذى سبقته دعوى الشفعة رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٤٨ والى قضى فيها بعدم قبول الشفعة لأن الأرض المبيعة اشتربت لتخصيصها مكانا للمبادة باسم « كنيسة الله الحسينية » مع قرأين أخرى .

٣ - كنيسة جزيرة بدران بالقاهرة وقد صدر لها القرار الجمهورى رقم ١١٣٣ لسنة ١٩٧٣ باسم « كنيسة الله الحسينية » .

٤ - خطاب صادر من نائب وكيل طائفة الإنجيليين بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٢ الى السيد / رئيس نقطة الحازندار : بشأن الاجتماع الرسمى للكنائس بشارع حمدى بالترعة البولاقية وثابت فيه أن هذا الاجتماع تابع لمجمع الله الحسينى المعتمد من المجلس الى الإنجيلى العام .

٥ - خطابان موجهان من السيد رئيس المجلس الى الإنجيلى العام أولها بتاريخ ١٩٧٢/٨/٣١ لأمور شرطة . قاغة وثابت منه أن الاجتماع الدينى للكنائس بشارع صليب بديفة . قاغة قد أخفى بالإنظيم الجديد للمجلس

الملى تاجا لجمع الله الحسينى للكنيسة الرسولية - ويرأسه القس صموئيل مشرقى وأنه هو المسئول عن هذا الاجتماع والجمع الذى يرأسه . وثانيهما بتاريخ ١٩٧١/١٠/١١ وهو السيد وكيل وزارة الداخلية (إدارة الشؤون الدينية) وثالث منه أن نفس الاجتماع - الف الذكر تابع لجمع الله الحسينى .
٦ - صورة خطاب موجه من نائب الوكيل بشأن الإقرار بتحويل كنيسة فنوتيل بالمنيا لجمع الله الحسينى وفيما يلى نصه : -

عزيزى الفاضل دكتور محمدان ، ويخاتيل

تحية مسيحية راجيا لجميعكم صحة وسعادة وسلاما وبعد :

نرجو تسلم حصرة القس صموئيل مشرقى مبلغ العشر بن جفيم الاشتراك السنوى عن كنيسة فنوتيل - ابنا وحاليا الكنيسة الرسولية لجمع الله الحسينى وذلك من سنة ٩٧٢ - وتفضلوا سيادتك بقبول الاحترام ،

١٩٧٢/٧/١٧

توقيع الشيخ فاخر الياضى

وحين تقدمنا بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١١ بطلب رفع الاشتراك المقرر على كنيسة فنوتيل هذه لكونها مندججة الآن فى مجمع الله الحسينى . . . وافق نائب وكيل الطائفة على ذلك اعتباراً من المستحق عن عام ١٩٧٢ وأقر صراحة بتأشيرته المذيل بها هذا الطلب بتبعته الكنيسة لجمع الله الحسينى ، الأمر الذى عاد يتنكر له !

٧ - شهادة رقم ٣٤٧٠ موقعة من نائب وكيل طائفة الإنجيليين بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٣ ثابت منه صحة القس صموئيل مشرقى كمنشول عن الاجتماع الرسولى الذى يباشره بشارع عزيز مقبل بنى سويف بوصفه رئيسا لجمع الله الحسينى وممثله الثانوى ، وقد أصبح لهذه الكنيسة أرض مملوكة بحكم

رقم ١٥٤٤ لسنة ٧٧ الصادر من محكمة بنى سويف فى ١٧/١٢/١٩٧٧ .

٨ - شهادة رقم ٢٤٩٠ صادرة من المجلس الملى العام لطائفة الإنجيليين الوطنيين بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٢ خاصة بالاجتماع الرسولى بالحوامدية ومنها الآتى : - « تقرر طائفة الإنجيليين الوطنيين بأن الاجتماع الرسولى بالحوامدية مركز البدرشين محافظة الجيزة رقم ٥٠ شارع أنور اللبني المتفرع من شارع الجمهورية هو من الاجتماعات التابعة لطائفة الإنجيليين الوطنيين وأن الشخص المسئول عنه من كافة الوجوه هو القس صموئيل مشرقى رئيس مجمع الله الحسينى للكنيسة الرسولية وتتخذ منه كافة الإجراءات بصفتها الممثل القانونى لهذا الاجتماع ، ولما بأن هذا الاجتماع كـ ر الاجتماعات والكنائس التى يؤدى فيها الشعائر الدينية ، وتدعو إلى الله لنصرة البلاد وقضيتها الوطنية : إمضاء أمين السر ونائب وكيل الطائفة .

٩ - شهادة رقم ٣٥٤٣ بصفة القس صموئيل مشرقى كرئيس لجمع الله الحسينى نصها : - « تقرر طائفة الإنجيليين الوطنيين بجمهورية مصر العربية بأن السيد القس صموئيل مشرقى هو رئيس مجمع الله الحسينى وأن هذا المجمع وغيره من المجمع التى يشملها اتحاد الكنيسة الرسولية خاص لقرارات المجلس الملى الإنجيلى العام التنظيمية والقرارات التنفيذية المعلومة والموقع عليها من سيادته ومن آخرين فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧١ و ٢٨ سبتمبر ١٩٧٤ وأنه وفقاً لهذه القرارات تعطى الشهادة النهائية بكافة المجمع وتحرر هذا إقراراً بما بذل وأعطيت الشهادة لسيادته بناء على طلبه وتحت مسئوليته .
١٩٧٤/١١/٢٥ أمين سر الطائفة ختم الطائفة نائب وكيل الطائفة (الشيخ إبراهيم حنا) (الشيخ فاخر الياضى)

١٠ - الحكم الصادر من محكمة ناصر الجزئية بتاريخ ١٧/١٢/٧٤

في الدعوى رقم ٢١٠ لسنة ٧٤ والثابت منه صفة للدعى « القس صموئيل مشرقى » كرئيس مجمع الله الحسينى للكنيسة الرسولية لطائفة الإنجيليين والى بموجبها قد صدر الحكم اسالغ للدعى بمسحة وفاد وقد شرانه لقطعة الأرض للوضحة بالدهوى .

١١ - العقد للشهر الصادر من مكتب الشهر العقارى بالقىوم رقم ٢٣٦ بتاريخ ٢٢/٣/٧٥ ثابت فيه صفة القس صموئيل مشرقى لشترى العقار للأرض العالم والحدود بحدود العقد وذلك بمسقة رئيسا لمجمع الحسينى وذلك بموجب الشهادة الصادرة من طائفة الإنجيليين الوطنيين والمؤرخة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٤ مما يتعين معه قيام تلك الصفة وقيام بمجمعه أيضا .

١٢ - الحكم الصادر من محكمة صدقا الجزئية بتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٥ في الدعوى رقم ٢٣٩/١٩٧٥ والثابت منه صفة للدعى كرئيس لمجمع الله الحسينى والتي أنهيت صلحا وصدر الحكم فيها بإثبات صحة التعاقد الحاصل بين طرفيها على بيع العتار للبين بالعريضة وهو كائن بقريه الشنانية .

١٣ - الحكم الصادر بتاريخ ١٠/١/٧٦ محكمة للنيا وهو رقم ١٠٢٧ لسنة ١٩٧٦ عن ثلثى أرض الكنيسة الحالية الكائنة ٩ شارع بالكافرى بالنيا باسم القس صموئيل مشرقى رئيس مجمع الله الحسينى .

١٤ - الحكم الصادر من محكمة النيا أيضا باسم القس صموئيل مشرقى رئيس مجمع الله الحسينى رقم ٥٨٥ لسنة ٧٦ وقد ألحق به آخر رقم ٢٠٠٥ لسنة ١٩٧٧ وهما عن أرض الكنيسة التابعة للمجمع والكائنة ببلدة طهنا مركز للنيا .

١٥ - الحكم الصادر من محكمة النيا كذلك بنفس الصفة رقم ٢١٩ لسنة ٧٦ عن أرض الكنيسة التابعة للمجمع والكائن مقرها بقريه عزبة بطرس مركز مغاغة .

١٦ - الحكم الصادر من محكمة النيا رقم ٩٧١ لسنة ١٩٧٨ لصالح الكنيسة التابعة للمجمع بدير الجرنوس مركز مغاغة .

١٧ - الحكم الصادر من محكمة القشن الجزئية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨١ وذلك باسم الكنيسة الكائن مقرها بإشارع القاضى بالقشن والتابعة للمجمع ١٨ - الحكم الصادر من محكمة النيا رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٢ وذلك باسم الكنيسة التابعة للمجمع بقريه الشيخ نجم مركز النيا .

١٩ - الحكم الصادر من محكمة النيا رقم ٢٤٩٣ لسنة ١٩٨١ وذلك باسم الكنيسة التابعة للمجمع والكائنة ببلدة الروضة البلد مركز ملوى .

٢٠ - عقود الإيجار لأماكن مستأجرة بالساحل ، وبشبرا الخيمة ، وبمغاغة .

وبأنى المجلس الذى بعد كل هذا ليقول بأن مجمع الله الحسينى غير قائم وأن القس صموئيل مشرقى لا يملك التحدث باسمه ، وذلك لأنه خالف هذه القرارات وأقام دعوى أمام محكمة القضاء الإدارى « وكان عرض النزاع على محكمة ما - مع أنه حق مكفول للجميع جريمة لدى هذا المجلس يجب العقاب عليها بعد أن عجز عن أن يحق الحق ويسلك الطريق القويم » ، والذي يزيد الأمر دهشة هو رجوع المجلس إلى دعوى القس بطرس لبيب رقم ٤٣٢ لسنة ١٤ قى التى كان قد رفعها ضد المجلس بطلب إلغاء قراره

سحب العنوان من كنيسة الله الحسينية واتخاذ من رفضها سببا في عدم الاعتراف بمجمع الله الحسيني رغم اختلاف الوضع من جميع الوجوه بشهادة إقرارات المجلس الملي نفسه آتفة الذكر والتي يستحيل عليه أن ينكرها أو يتجاهل قيمتها الفعلية ١١

ولكن المجلس رغم ذلك تذكر لوجود مجمع الله الحسيني دون غيره من المجمع ، لأنه بعد أن تأثر بأشخاص غير مسئولين وأوضاع غير سليمة أدت إلى الاحتكام للقضاء الإداري في شأنها في عهد الراحل القس الياس مقار وهي خاصة بنزاع مصانع قد أداره المجلس ضد المجمع في كنائس المنيا وأسيوط والفيوم التابعة للمجمع ، فإنه لم يجد دفاعا يبديه في هذا الشأن سوى أنه لم يصدر قراره باعتماد مجمع الله الحسيني - علما بأنه لم يقر الاعتماد لأي مجمع آخر - فتضت المحكمة بملسة ٨٠/١٢/٣٠ بعدم قبول الدعوى « بعد أن ضمت أربع دعاوى من هذا القبيل معا » لعدم اعتراف المجلس الملي بمجمع الله الحسيني - في حين أنه لم يكن بمقدوره أن لا يعترف به ولا بأي مجمع آخر ، لأن كنيسة المنال المسيحي قد رفضت نظام المجمع الذي أنشأه في السبعينات ورفضت هذه الدعوى رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق والتي صدر الحكم فيها بعدم القبول لانعدام وجود قرار بإنشاء المجمع ، ويتضح من مطالعة أسباب هذا الحكم الصادر في ١٩٧٨/١/٢٤ من محكمة القضاء الإداري نفسها يتبين بأن القرار الصادر من المجلس بإنشاء المجمع وتحويل الكنائس إلى هذه التسمية لم يكن قرارا إداريا نهائيا قابلا للطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري وذلك لعدم اعتماده من السيد وزير الداخلية « الأمر

الذي لم يكسبه أي حجبة » وكانت كنيسة الله الحسينية كنائس الكنائس الأخرى قد دخلت في نطاق هذا التحويل الذي شمل عند صدوره كافة مذاهب «الائفة الإنجيليين - فبما عدا كنيسة المنال المسيحي التي أقامت الدعوى - الافة الذكر - ومن ثم قد صدر الحكم في الدعوى اللاحقة له المرفوعة من مجمع الله الحسيني رقم ١٨٥٤ لسنة ٢٩ ق بعدم قبولها ... ولم يكن ممكنا أن تكون لهذا المجمع الصفة ولم يكن له قيام ولا غيره من المجمع حيث أن ذلك النظام غير المعتمد لم يكتسب الاعتراف القانوني به ...

ويضاف إلى ذلك أنه استنادا إلى حكم مجلس الدولة رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق لم تعد قرارات المجلس الملي الإنجيلي العام بحسب نصه سواء كانت تنظيمية أو تطبيقية أو فردية قرارات إدارية نهائية قابلة للطعن فيها إذ لا قوام لها ولا وجود بغیر اعتماد وزير الداخلية لها ، وأنه طبقا للمادة ٣٩ من الأمر العالي يشمل هذا الاعتماد كل ما يصدر عن المجلس من قرارات لأنها جعلت تصديقه واجبا حتى بالنسبة لقرارات المنح ذاتها أو السحب ، ومتى كان ذلك فإن قرارات المجلس لا ترقى إلى مرتبة القرارات الإدارية النهائية التي يصح أن يتوجه إليها طلبات ذوي الشأن لإلغائها وهي بهذه المثابة غير قابلة للتنفيذ مادام الثابت أن وزير الداخلية لم يعتمدها ...

وهكذا رسم هذا الحكم حدود المجلس الملي الإنجيلي العام في نطاق قانون تشكيله بعد أن تكدشت نواياه تجاه «مجمع الله الحسيني بين التشكيك والتبدل » ، الأمر الذي سنرى مدى امتداد آثاره فيما بعد ١١

عودة إلى الأصل على حساب المذهب الحسيني

في الوقت الذي فيه استمرت مفاوضات المجلس الأعلى إلى بداية الثمانينات ، واستلام الشيخ فاخر الياقبي نائب وكيل الطائفة الممثلة الرسمية للمجلس - قبل انتخاب رئيسه الجديد - مذهباً بأنه قد انتفتت عنا كل صفة ، مجيئاً وكشياً ، وأن لا علاقة لنا بطائفة الإنجيليين الوطنيين وأن مجمع الله الحسيني غير قائم ولا معترف به مهادداً ومتوعداً الكنائس التابعة له بأن تسلمه أموالها وممتلكاتها أو من يفوضه عنه في ذلك ، وقد تجاهل بذلك عديد الشهادات التي خطها بيده وتوقيعه شخصياً ، وأوقعه بعض المفرضين في سوء فهم لطبيعة النزاع القضائي وذلك مقابل الحصول على مصادقته لهم للحصول على مغانم شخصية بمحاولة فتح الثغرات خصوصاً في كنيسة النيا وأسيوط ، حيث أن إجراءاته المعاكسة بلغت القمة ، فقد استمر الأخذ والرد بالنسبة لشكاويه من جهة الأولى « كنيسة النيا » هذا بالإضافة إلى استئنافه دعوى التصحيح التي كان قد خسرها وهي التي حاول عن طريقها الاستيلاء على الكنيسة المشار إليها ، وفضلاً عن ذلك فقد قام بمحاولة جديدة في تأييد ابن أخته الدكتور إدوار ناثان الذي رشحه السيد جيد حنين للدراسة بأمريكا وقام برسامته قساً مع آخرين في ٢ يونيو سنة ١٩٨١ ، وعقب وفاة السيد / جيد حنين مباشرة أصبح هو رئيساً

لمجمع الحسيني في يوليو ١٩٨١ ، وكان من الطبيعي أن يستند إلى تأييد خاله الشيخ فاخر الياقبي لينتثبت في هذه الرئاسة المصطنعة على الطريقة الأمريكية كوكالة دائمة لإرساليتها فقام يؤيده في مناورة خبيثة لسلب كنيسة أسيوط من ولاية مجمع الله الحسيني ، الأمر الذي سيفصل الزمن في حقيقته يوماً ما ويقول كلمته في الوضع بأسره في الميعاد الذي تقرره المدالة الإلهية !!

ولما، ذلك تواصلنا مع الرئيس الجديد للمجلس الأعلى - القس صموئيل حبيب - لإنهاء هذا الموقف المعلق بين المجلس والمجمع العام لكنائس الله الحسينية مراعاة لشرف الخدمة المقدسة ، وكذلك الحرص على الوحدة الطائفية ومصلحة الكنائس التي نحن في أمس الحاجة إليها . . .

وكنا قد تقدمنا يطلب بعد التفاهم شخصياً مع سيادته فيما يلي نصه :
جناب الفاضل القس صموئيل حبيب رئيس المجلس الأعلى الإنجيلي العام تحية مسيحية وبعد :

يتشرف مقدمه القس صموئيل مشرقى رئيس مجمع الله الحسيني بإحاطة سيادتكم علماً بأن المجلس الأعلى قد سبق له إصدار شهادات وإقرارات عديدة بالاعتراف المبدئي بمجمع الله الحسيني ابتداء من أوائل عام ١٩٧٢ ، الأمر الذي كان من نتيجته صدور أحكام صحتة تعاقد ومحرمات مشهورة باسم المجمع ، كما سبق صدور قرارات جمهورية باسم « كنيسة الله الحسينية » ولما كان قد حدث اختلاف في وجهات النظر بسبب ظروف طارئة

لحقت بذلك الاعتراف وأدت إلى إبقائه من جانب المجلس ، الأمر الذي نتج عنه العديد من المشاكل والتضام فيما بين المجمع والمجلس .

ولما كنا الآن في عهد جديد ظهرت فيه التواءا الطيبة نحو تسوية هذا الوضع الطارىء بأكله لتغييره وإعادة المياه إلى مجاريها .

« لذلك »

لأننى أقدم بهذا الطلب لسيادتكم راجيا نظاره عند انعقاد أقرب جلسة للمجلس للوقر لإصدار قراره الحكيم باعتماد الاعتراف بمجمع الله الحميدى كهيئة رسمية قائمة لها استقلالها الذاتى أى حق الملك والبيع والشراء والإيجار وقبول الهبات بأنواعها وإدارة أمواله بمفرته وكذلك أية تصرفات خاصة بالكنائس والخدام التابعين له مع الإفراز بوضعه الحالى من جهة القائمين بإدارته وتمثيله قانونيا كهيئة مستقلة تابعة لرئاستكم ، ويعتبر صدور هذا القرار من المجلس منهيًا لكل نزاع بينه وبين المجمع مع إقرار الطالب بتنازله - فى هذه الحالة - عن أية مطالبة بأية تعويضات من أى نوع بما فى ذلك ما يتعلق برد الاعتبار ، ولنا وطيد الأمل فى إجابة هذا الطلب مراعاة المصلحة العامة .

وتسكم الله بخدمة الطائفة بشمول السلام والاستقرار لربوعها .

وتفضلوا بقبول أسمى التحية والتقدير .

تحريراً فى ٢٦/٢/١٩٨١ - مقدمة

القس صموئيل مشرقى - رئيس مجمع الله الحميدى

- تقدمنا بهذا الطلب بعد عدة مقابلات ابتدأت فى ١٦ أكتوبر ١٩٨٠ قدم فيها سيادته الوجود الأكيدة بإنهاء الموضوع فى وقت قريب - وانتظرنا الجلسات التالية وتنبهنا ما وكان سيادته بعد بإتمام الإنهاء من نظر الموضوع جلسة بعد أخرى دون طائل حتى الآن .

- وتقدم المجمع العام لكنائس الله الحميدى الممعد ببنى سويف بتاريخ ٢٨/٨/١٩٨١ بطلب استعجال سيادته وذلك مراعاة للمصلحة العامة وباعتبارنا جزءا لا ينفك عن كيان الطائفة الإنجيلية .

- ولقد شجعنا على اتخاذ هذه الخطوة والسير فيها حتى الآن القرار الجديد الذى أصدره المجلس إلى الإنجيلى فى عهد رئيسه الجديد - القس صموئيل حبيب - وذلك فى أوائل عام ١٩٨١ بتوجيه قرارات جمع الشمل جانباً وإعادة الحرية والاستقلال لكنائس الطائفة الإنجيلية فى مصر لأن البروتستانت - حسب قوله - يؤمنون بالحرية ولن يقبلوا - لمطة فرد أو سطوته ، وهذا ما جاء بالنص فى افتتاحية مجلة « الهدى » أسان حال الكنيسة المشيخية بعدد رقم ٨٤٣ الصادر فى يونيو ١٩٨١ ضمن تعليق على القرار المشار إليه بقلم القس صموئيل حبيب نفسه تضمن الآتى :-

لقد اجتمع المجلس إلى الإنجيلى العام - خيرة ضم الكنائس البروتستانتية تحت عقوانين أربعة - مشيخة ، قداسة ، إخوة ، رسولية : هل أن الكنائس - فعلا - لم تتمكن من التوحد معا تحت هذه الأسماء . ولهذا أعاد المجلس إلى الإنجيلى الكنائس الإنجيلية فى مصر إلى تسمياتها

الأولى لتتمكن من عملها بحرية أكثر، وذلك لأننا لن ندع الحرية تقلت من أيدينا .

وحدثنا الله على هذه الخطوة المعتدلة التي بدأت الكنائس في ممارستها، وكما نظن أنها قد شملتنا بطبيعة الحال تلقائياً - لأنه حتى قبل تقديمنا لطلب الصالحة مع المجلس الملي عن طريق رئيسه المذكور بتاريخ ٢٦ / ٢ / ١٩٨١، كانت قد ظهرت صورة من محضر عقد خطبة إنجيلية مذكور به أن الخطيب والخطيبة تابعان لكنيسة الله الحسينية بشبرا مصر وهي برقم ٤ مسلسل بالدفتر رقم ٦ وتم تسجيلها على الوجه الذي ذكرناه برقم ٢١١ بتاريخ ٩ / ٢ / ١٩٨١ وهي مخدومة بخاتم طائفة الإنجيليين الوطنيين وموقوفة من الشيخ فخر الياقوت نائب وكيل الطائفة وهي قرية حديثة العهد على الاعتراف الضمني لكنيسة الله الحسينية . . . وقد حدث فعلاً أنني بدأت ألتقي بسيادة رئيس المجلس ومعى شهود اللقاء، فكان في البداية يتظاهر بقبول طلباتي ثم يورد فلا يلتفت إليها بدعوى أن هناك لجاناً وقتنا بمقابلة بعض أعضاء المجلس البارزين لاستطلاع الرأي فلم نحصل إلا على مناقشات يبرز فيها دلت على أن هذا المجلس غير جاد في إحقاق الحق والتسليم بالواقع وانصافنا من تلقاء نفسه . . .

وحدث أن كانت لنا مشكلة حول كنيسة تابعة للمجمع ببلدة طهنتا مركز للنيا بمطابقتها بوقف العبادة إلى أن تقدم أوراق الترخيص .

فطلبنا مقابلته في صباح السبت ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢ لأخذ ورقة بطلب اعطائنا مهلة لإعداد هذه الأوراق فرفض مقابلتنا لمشغوليته وحدد لنا ميعاداً لمناقشة الأمر صباح الإثنين ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٢ العاشرة صباحاً، وبعد أن تركنا خارج مكتبه لمدة تزيد على الساعة خرج سيادته لمقابلتنا وهو في ثورة غضب يفد أن يسكون لها منيل وأشاح بوجهه عنا مملنا رغبته في طردنا، ورفضنا معتبراً أن خلافنا مع المجلس ليس موضوعاً بل شخصياً، وهذا زعم باطل يدل على التحكم الفردي البحت من جانبه . . . وهكذا في عهد الحركات واستقلال الكنائس - تبقى كنائس الله الحسينية على هذا النحو بزعم أن رئيسها قساً لا مع المجلس دون أدنى فحص لفحواها، مضافاً إلى ذلك التذمر في كتابينا « البروتستانتية » و« السكيا الإنجيلي » وبلا أكثر من الأخير، دون دراسة لهما وتصحيح الأوضاع بموجبهما برد الحقوق المنتهبة لديهما وإحقاق الحق لذاته .

وهكذا أصبحت الحقيقة تنطق بأن المجلس الملي هو الذي يتجاهل حقوقنا الثابتة ويعمل بكل ما في وسعه على استبعادنا بدون وجه حق . إيماناً منه في التمسك بهذه الأوضاع المقلوبة وكنوع من العقاب اتجراًنا على كشفها وظهرت مشكلة أخرى قيل بأنها هي العائق الوحيد المتبقى لأجل الإقرار بحقوق كنيسة الله الحسينية وهي ضرورة تحديد الخط الفاصل بين كنائس الله الحسينية والكنائس الحسينية التي أصبح القس ادوار ثنائان مسئولاً عنها، وقيل أن السيد رئيس المجلس قد كاف كل من القس عياد خليل والقس سامي لبيب بإنهاء هذا الموضوع، فطلبنا مني كشفاً بكنائس

الله الخسوفية كما أنه صرا كشافا مثلا من الجانب الآخر يظن أن الكشوفين
مختلفين تماما فيما عدا «كنيسة أسبوط» التي قام «دوراد» بالاستيلاء
عليها بأساليب ملتوية، وكان ردّي أنني كشفت لمؤلاء الوسطاء وضم كنيسة
أسبوط التاريخي والتاريخي وأنتى غير مستعد أن أقبل التساومة بشأنها
ولكن المجلس الملي الذي يبدو أن هذا الأمر يستحقه جداً قد حول
الأمر بعدئذ لنفس حبيب حكيم أحد أعضاء المجلس القدامى البارزين
وتوقف عند هذا الحد بغير تنفيذ واكتفى بالذكر باقتراحات شفوية غير
رسمية ..

وجدير بالذكر أن ظاهرة بهذا الشكل تبدو غريبة عن العرف والأولف
وأصول التعامل ولكن تقديرها واضح فإنه محاولة من جانب المستولين
بالمجلس لتعزير كيان كنائس الدكتور إدوارد وما يحاول أن يضيفه عليها
بما في ذلك كنيسةنا بأسبوط... وهل هذا بأمر مستغرب على هذا المجلس
الذي يسمى دائماً لتغيير حجم كنائس الله الخسوفية، فبعد أن قسمنا
ابتداء من جلسة ١٩٦٣/٥/١ نظر بنفس هذه الجلسة طلبات ضم
كنائس الله الخسوفية باسكندرية وطما إلى كنائس النعمة، وكنائس
حكر عرت والوراق بامباية والجرايمع إلى كنائس الرسولية (التي
ضمت أيضا كنيسة الله الخسوفية بسما لوط وبابن الكوراني بشبرا) وكأنه
لم يسكه ذلك فقد قبل من القس عبدة يستحق إقرارا غير شرعية يزعم فيها
تحويل كنيسةنا باسكندرية التي تحمل اسم كنيسة الله الخسوفية بحكم قضائي
بعد أن قام المذكور بتحويل اسمها باطلا إلى اسم « الكنيسة الرسولية

الثانية » ونحن ندرى كيف سيجيب عن ذلك عندما يعطى كل واحد منا
الحساب أمام كرمي المسيح .. كما ضمت كنيسة المسيح إليها كنيسة الله
الخسوفية بالفيوم - ومن الغريب أن كنيسة الفيوم وسما لوط قد اثبتت
بمخرائط المساحة وغيرها من الأدلة على انهما كنيسةتان مختلفتان اسم « كنيسة
الله الخسوفية » ومع ذلك فإن المجلس لم يقر بذلك ولم يعبا به !!

وهكذا وجدنا هذا المجلس يشرف على ضياع كنائس الله الخسوفية
ويعمل على تدميرها وتوزيعها، وإنها للأساسة الدهر أنه وهو يفعل ذلك
يتباكى على حقوق الكنائس الأخرى التي يصور لنفسه وهما أن كنيسة
الله الخسوفية ستبطلها ولا تبقى لها أثر... أما عن قولهم بأن المجلس
لا يريد نزاعاً بالنسبة لممتلكات هذه الكنائس فالتنا قول بأنه ليس هو
الجهة القضائية التي تفصل في مثل هذا النزاع... فقد حدث نزاع من هذا
القبيل فصلت فيه المحاكم كذلك التي حدثت بين مجي النعمة والنعمة
الرسولية بالمقيا، وأيضا كان نزاع الذي فصل فيه القضاء بين الكنيسةين
الإنجيلية الأولى والرسولية الثانية بالمقيا كذلك؛ والنزاع الذي قام بين
مجمع الكرازة والكنيسة الرسولية حول أولى الكنائس الرسولية بأسبوط
كذلك النزاع بين كنيسة المثل ونهضة القداسة حول كنيسة شارع
الشيخ بشبرا ولم يقل أحد إن هذا النزاع يعتبر سببا منطوقيا أو قانونيا
للمطالبة بإلغاء أى كنيسة أو استبعاد أى مجمع ورفض التعامل معه. مهما
تكن الخلافات الدائرة حوله، ومن ثم فإن ما يعمل عليه المجلس الملي بالنسبة
لكنائس يحمل اسم « كنيسة الله الخسوفية » ولأن باب الأمانة القائمة

معه يقوم بتشتيتها وضوايح حقوقها أمر . مستغرب للغاية ، فهل يعنيه حقاً
إحقاق حقها المنتصب ، الأمر الذي لن يتم على وجه صحيح بغير تسليمه
بوجود كنيسة الله الخمينية واعترافه بها كسائر الكنائس التي يشملها
الكيان الإنجيلي . وبعد أن انتظرنا طويلاً لاستجابة . طلبنا الماول حتى
تفادي كافة الأوضاع السابقة التي اتفقتنا على تغييرها زمنياً طويلاً مضيقاً .

ثبت بالدلائل القاطع عدم جدوى ذلك لأن هذا العمل المبارك لا يمنهم
في شيء ، وإعناهم مضمعون على إفتاء وجود هذا المذهب أما كانت الكلفة .
وأما رئيسهم المشار إليه والذي يدعى بأنه لا يستطيع أن يجري أي أمر
بدونهم ، فقد قام مؤخراً بتشكيل لجنة تنفيذية للجلس من بعض أعضائه
المختارين برئاسته لتقوم مقام المجلس بإصدار قرارات اعتبرها صادرة عنه
وقد تكون بغير علمه ولا دراية فضلاً عن أن الثقة الأمانة النزينة
بالمجلس . التي قد تمثل دور الضمير . بعيدة عن مجالات نشاطه المالى هذا
وقد لا تقف على المعلومات السليمة لتصحيح الأمور بالإضافة إلى أنها قلة
قد يصعب على أفرادها حضور الجلسات والمتابعة ومواجهة الأغلبية التي
لا تتجرى الحقيقة قط ولا ترغب في ذلك .

ويبدو من وراء ذلك أن هذا المجلس قد ورث جمع السهديم (اليهودى)
التقديم وهو يمثل دوره تماماً على مخرج التاريخ الحديث . وقد دفعنا هذا
كله إلى وضع هذا اللوجز عن : « قاريخ للذهب الخميني في مصر » وقد
آثرنا الانتظار . منذ بدء وضعنا لهذه المذكرات لنرى كيف تتغير
الأمور بعد أن انتهى الدور الأول الذي سبق شرحه إثر تقديمنا لهذا

الشرح وتلته أدوار متعاقبة لا نرى لها نهاية بعد ولنا ندرى إلى متى
يبقى هذا الحال على ما هو عليه ؟

وذلك بعد أن قننا في أوائل عام ١٩٨٢ برسال مكتوب جديد
للاكتور صموئيل حبيب نرجوه فيه مرة النظار والبت وذلك لأن كنيسة
الله الخمينية قد سبق الاعتراف بها عندما دعيت الكنائس لتتحول إلى
مجامع فتحولت إلى « مجمع الله الخميني » ولما كانت المجامع قد أعيدت إلى
كنائس مرة أخرى ، لذلك كان من الطبيعي أن يعرّد « مجمع الله الخميني
إلى اسمه السابق كنيسة فيصبح (كنيسة الله الخمينية) .

ولما كانت هناك أحكام صفة تعاقد ومحركات مشهورة باسم مجمع الله
الخميني والاعتراف بكنيسة الله الخمينية يعنى في الواقع الاعتراف بوحداتها
الملوكة باسم (مجمع الله الخميني) والتي كنا نغان أن رئيس المجلس لن
يرصيه ما يمس حقوقها في أملاكها أو يعطل عملها .

ولكننا لم نلق رداً على مدى ستة شهور تقريباً إلى أن جاءنا
إخطار من القس صفوت البياضى أمين سر المجلس بتاريخ ٢٧/٥/٨٣
يطلب منا فيه أن يصل للمجلس كشف بجميع الكنائس التي نزعها أو نديرها
في مصر على أن يذيل الكشف بتوقعيات كل من القس عياد خليل والقس
إدوار ثنائان وشخصاً وكذلك يطلب منا مذكرة وإفيه عن موقف كنيسة
المنيا . وهو يأمل أن يرانا ومعنا هذه الأوراق صباح الإثنين ١٢/٦/٨٣
الساعة العاشرة صباحاً بمكتب رئاسة الطائفة .

ودعينا في هذا المياد المقرر ومعنا الأوراق المطلوبة وكشف تعريف

بكنائس الله الحسينية توقع عليه معنى من أدوار ثانان دانيال رئيس
الكنيسة الحسينية وأما القس عياد خليل شنودة رئيس المجلس العام
للكنائس الرسولية فقد وقع بعد أن أدرج ملاحظة هذا نصها : « لا
اعتراض لنا على أية كنيسة مدرجة بهذا الكشف سوى كنيسة إسكندرية
٣٥ ش راغب وقبل شخص وضعها والتحقق منه » .

وتوقف الأمر عند هذا الحد ومضت أربعة شهور أخرى اضطررنا
بعد مرورها إلى تقديم مذكرة لرئيس المجلس الملى بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٣
رددنا فيها على اعتراضين وهما : -

أولاً : - اعتراض القس عياد خليل على إدراج كنيسة الله الحسينية
براغب باشا بالإسكندرية بكشف الكنائس الذى تقدمنا به : وهنا قد
اعترتنا الدهشة لأننا كما قد قدمنا لحضرتكم صورة من الحكم الخاص
بهذه الكنيسة رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٦٦ ، وهو صادر باسمها (كنيسة الله
الحسينية) ومؤيد استئنافنا ، وكنا نعتقد أن ذلك يكفي جداً كسند
رسمي لإدراج هذه الكنيسة في الجمع العام لكنائس الله الحسينية لأنه
من المعلوم قانوناً « أن الأحكام النهائية لا يمكن إلغاؤها ولا التصدي
لتنفيذها بعد أن حازت قوة الشيء المقضى به » .

وفضلاً عن ذلك فإن محاولة اقتراع هذه الكنيسة من نطاق تبيعيتها
الطبيعية هذه إنما قد حدثت في عهد المرحوم القس الياس مقار ، يوم أن
قصد إذابة كيان سبعة مجامع في الكنيسة الرسولية بإتمام اسمائها القديمة
الأمر الذى دفع لكنيسة الإسكندرية هذه إلى محاولة الانتماء لـ كنيسة

الرسولية ، وهى مجرد محاولة يستحيل أن تم لعدم شرعيتها ومخالفتها حكم
الملكية الصادر من المحكمة ...

نأذا أضفنا إلى ذلك أنكم صحتم الوضع بإنهاء نظام المجامع وإعادة
أسماء الكنائس إليها فإن هذا الاعتراض يصبح غير ذي موضوع وساقطاً
تلقائياً ولا حجج له في ضوء النظرة الواقعية البهجة التى تفرض نفسها من كل
وجه وتجعل مثل هذا الاعتراض بلا سند من الواقع أو القانون .

ثانياً : - الاعتراض الذى أخذ صورة ضرورة تنازلنا عن كنيسة المنيا
بسبب النزاع القضائى القائم حولها :

وهنا نجد أنفسنا في أشد الأسف للتذرع بهذا الاعتراض بغية
الاستيلاء على هذه الكنيسة واقتراع ولاية مجموعتها عنها .
أما القضايا التى رفعناها فلم تخرج عن المطالبة برصيد هذه الكنيسة
بالبنك الأهل بالمنيا وكان السيد مجدى زكى قد استصدر أمراً من المجلس
الملى بمصادرتها ، كما قام بإدخال المجلس لمصادرتها فى اعتراضه على دعوى
 صحة التعاقد المرفوعة منا لصالح هذه الكنيسة من ثلث أرضها وكان المجلس
 فى نفس الوقت قد رفع ما أسماه دعوى التصحيح ليستلب منا ثلثي أرض
 هذه الكنيسة وخمسها .

ومن الجهة الأخرى فإن المجلس الملى ليس هو محكمة لإقرار الحقوق
والفصل فى المنازعات ، كما أنه لم يحدث قط أنه استبعد كنيسة أو مذهباً
بأكمله بحجة وجود نزاع قضائى بإحدى وحداته ، فكيف بالجرى والمجلس
 يطالب منا التنازل عن كنيسة المنيا وهو طرف فى النزاع الذى اختلقه فيها

للماصرة شخص علماني لا صلة له بالخدمة الدينية ، وكان الأولى به أن يتنازل هو عن الخصومة القضائية لأنهم - هذه المشاكل المتولدة عنها ، ولكن يبدو أن هذه المطالبات غير المشروعة وغير المقبولة لأنهم - بعيدة عن المطلق والمعتول إنما يحدث الاعتراض بها كمكائنة للسيد / مجدى زكى لماصرة المجلس وتحملة تكاليف قضاياه ضدنا وذلك بعد استحوازه على وضع المجلس وتحكمه في توجيه سياسته ضد مجمع كنيسة الله الخمسينية بالذات لأنها استبدته - بعد أن أكرمه ورفعته - لكونها لم تجسد إمكانيات ولا صلاحية في استبداده ضمن كيائها .

وبعد حوالي ثلاثة شهور أخرى وصلنا لإخطار جديد من سكرتير المجلس مؤرخ ١٩٨٤/٢/٧ يفيد تحديد ميعاد يوم الاثنين ١٩ مارس ١٩٨٤ الساعة التاسعة صباحاً لمقابلته بمكتب رئاسة الطائفة وحضر القس صموئيل حبيب ونائبه وسكرتير المجلس وقام من جديد بتجميع معلومات عن قضايا المنيا ومشكلة اسكندرية - وكأنها جديدة عليه كلية - وقرر عقد جلسة أخرى صباح يوم الجمعة ٨٤/٤/٦ وإخطار الأطراف المعنية للحضور ، وافترقت هذه الجلسة الثانية وحضر خادمان مندوبان عن القس عياد خليل والقس عبده بسنتى كما حضر السيد مجدى زكى وطالت المناقشات في محاولة لحل الموضوعين المطروحين - انتهى الذكر دون جدوى ، وقد أضاف إليها عقدوها مشكلة القضايا طالبين التعهد بأنها والتحول عنها بغير مقابل ، وكذلك مشكلة كتاب السكيان الإنجيلي طالبين نسخة وإيقاف استمرار تصرفه .

وكان خلاصة الموقف أننا اتفقنا على عرض الصلح على السيد مجدى زكى وتم عقد اجتماعين أحدهما لمجلس الكنيسة بالمنيا بتاريخ ٨٤/٤/١٢ والآخر للجنة التنفيذية بقر الكنيسة نفسها بتاريخ ٨٤/٤/٢٥ - وتم في هذين الاجتماعين وضع مشروع الصلح مع المذكور الذى أطلع على المحضر الأول كما استلم صورة من المحضر الثانى ، ولكنه رفض باصرار قبول الصلح وطلب تنفيذ قرار المجلس بالفعل بينى وبين كنيسة المنيا الأمر الذى لجأ للقضاء لتنفيذه دون طائل فيما تمسكت كنيسة المنيا بالوضع الراهن وأخطر القس صموئيل حبيب رئيس المجلس بصورة من المحضرين المشار إليهما برجاء التصرف من جانبه وفقاً لما تمليه عليه الروح المسيحية لكنه لم يحرك ساكناً . فأنكشفت مواقفه وظهرت على حقيقتها .

وأثبتت الحوادث التالية أنه كان قد دبر تدبيراً سيئاً لكنايس الله الخمسينية وأنه ليس في نيته الرجوع عنه وإن تظاهر بغير ذلك !!

وبجاء عقب عودتى من رحلتى للولايات المتحدة في أواخر يوليه ١٩٨٤ فنبهني أحدهم بأن هناك بياناً ظهر بمجلة الهدى بعددها الصادر في نفس الشهر متضمناً أسماء المذاهب الإنجيلية الحالية بعد تحويلها من مجامع وإرجاعها إلى كنائس كما كانت في الأصل ، فيما عدا ورود اسم « كنيسة الله الخمسينية » وحدها ، وكانت دهشتنا عظيمة لأن هذا الإجراء إنما هو عودة إلى الأصل فقد سبق لسلفه تحويل الكنائس إلى مجامع ولكن قراره في ذلك لم يعتمد رسمياً ولا أقره القضاء حسبما تضمنه الحكم رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق وكان

لا بد إداً من النزول على هذا الحكم وفضلاً عن ذلك فإن إعادة الجامع إلى كنائس مرة أخرى إنما هو الرجوع إلى أحكام الأمر العالي وهو قانون تنظيم هذه المذاهب وقد صدر لصالح المذاهب الإنجيلية واعتبرها كنائس ولم ترد به لفظة الجامع كما أنه لم يكن في إغفال إرجاع مجمع الله الخميني إلى كنيسة الله الخمينية أي إجراءات قانونية ولا أسباب جوهرية بخلاف النزاع القضائي الذي هو حق مكفول للجميع ...

فضلاً عن ذلك فإن وكيل طائفة الإنجيليين الحالي قد عدل عن قرار سلفه الخاص بإنشاء الجامع وقام بالغاءه وأعاد تبعاً لذلك هذه الجامع إلى أسمائها الأصلية فأصبح هذا النزاع برمته خول قيام مجمع الله الخميني من عدمه غير ذي موضوع ولم يعد موضع جدل أو نقاش بعد أن انتهى القرار خلاص به من جميع الوجوه ١١

وقد زاد تعجبنا لأن البيان الصادر بتحديد المذاهب الإنجيلية قد تضمن اسم كنيسة الأرمن - وهي كنيسة واحدة قائمة بالقجالة بالقاهرة ولجالية أجنبييه ضئيلة العدد في حين أنه تعمد إغفال ورود اسم كنيسة الله الخمينية رغم فروعها العديدة التي أخذ علماءها ، ومع ذلك فهو يسعى لتزيق وحدتها وهدم كيائها وملاشاته من الوجود ١١

ودعشنا لا نتف عند حد عندما اكتشفنا أنه استصدر قراراً من المجلس ببيان هذه المذاهب التي نشر أسماءها بتاريخ ١٧/٤/١٩٨١ وقد قام بإخفاء هذا القرار على مدى هذه السنوات العديدة لأنه يعلم ببطلانه وعدم

شرعيته خاصة وأنه قد صدر بدون استئذان لرئيس مجمع كنائس الله الخمينية وفي جلسة سرية ودون أي إجراءات قانونية وكذلك بدون إخطارنا به وهو لذلك يعتبر إجراءً معدوماً لأنه قد صدر في منأى من علمنا إلى أن ظهر في بيانه المنشور بمجلة الهدى ...

ومن ثم فإن هذا القرار بما وصفناه به لا يعتبر قراراً نهائياً محمداً كما أن المجلس لا يملك وفقاً لقانون تشكيله أن يتصرف كسلطة تقديرية مطلقة ليعترف بما يريد من مذاهب ويرفض ما يشاء لأن في ذلك مخالفة أساسية لنصوص الأمر العالي وهو قانون تنظيم هذه المذاهب وتشكيله وقد صدر لصالح البروتستانت وهم جماعة متفرقة من سائر المذاهب لرفع الامانة عنهم .

وكان من المفروض أن الرئيس الحالي للمجلس المتلى يتجرى عند تربيته الكنائس - بعد إلغائها كجامع - في مجموعات ، وإعادتها إلى أسمائها الأصلية ككنائس ، هذه الوقائع فلا يتعرض لما سبق حدوثه في عهد سابقه بعد أن عدل عن نظام ذلك السابق بأسره فأنهى وضع الجامع وتنفذ طبيعياً وتلقائياً بالحكم رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق والإجراء اللاحق له فيما بعد الذي حدث على يديه - لكنه لم يفعل مما اضطرنا إلى طرح هذا الموضوع من جديد أمام القضاء في انتظار حكمه العادل فيه الذي نثق أن عدالة السماء ستحققه . فنتمم وعدنا برد المدل إلى القضاء ١١

* *

ومن عجب بعد هذا كله أن سيادة رئيس المجلس أراد أن يضرب

خربة جديدة مقام باستصدار قرارات جديدة من لجنته التنفيذية بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨١ فراهنا : « أن الكنيسة للسماة الآن الكنيسة الحسية هي نفسها التي كانت تسمى سابقا كنيسة الله الخسفية . وأنه كلف التس إدوارد فانان ، انيال باستلام الكنيسة التابعة لنا ببنو سوف ومعاها كاقام إحاطة الحرر المشر باسمه وصفتها عن أرض اشترتها لإقامة كنيسة تابعة لمجمع عام كنائس الله الخمسينية بالشكوك وتعطيل أعماله بقصد تحويله للكنيسة الخمسينية - التي تحاول أن تثبت وجودها بسلطة المجلس وبدون الله - وقام المكاف سالف الذكر باغتصابها بين الكنيسة الامر الذي استلزم رفعه للقضاء ، كما نشأت عنه دعاوى جديدة إذ حدث فيه تستر على تبديد مبلغ قد تم جمعه بمعاها يبلغ سبعة آلاف جنيه مع اصطدامات أخرى ملحقه قدمت هي إلى القضاء . »

وهكذا قابل د . صموئيل حبيب موقفنا الواضح السليم بالانشق والايه ثم متعمداً العمل على غلق كنائسنا - التي تحمل اسم الله - ومنع تقديم أرائها للتاريخ بل وخطف ملكيتها وإهدار حقوقها كأننا صاحب تفويضات إلهية . طلاقة وكأن هذا المذهب - الكتابي الروماني - لا يت لكنيسة الله بصله وكأنه بذلك لا يدخل في نطاق مسؤوليته الزمنية والابدية وقد نسي أن لها رباً يحمها دائماً ، وإنما قصدنا بما كتبناه هنا إنارة الالدهان وإيقاظ الضمائر ببيان مدى التدهور الذي حدث للبروتستانتية في بلادنا بالذات فأوصلها إلى حالة يرثى لها رغم مظاهر النجاح المادي الذي يخفي خلف القضاء الإلهي الذي لا بد منه !!

خاتمة المطاف

وقبل أن نختم هذه الرواية فصولها التي يمثلها على مسرح الزمان من أضيوا بالتحكم الفردي المطلق ناسين أن هذا لا يليق بمبادئ المسيحية الحقيقية وعصر الحقوق الانسانية الذي نعيش فيه ...

والى أن تكتمل هذه الرواية بما سيسفر عنها من نتائج أبدية بل ومصرية ، فاننا نختم بما يزيد دهشة كل من تابعنا في مطالعة هذه المذكرات بما ورد ذكره في مجلة الهدى بعددها الصادر في ديسمبر ١٩٨٤ بعنوان : « هل نسمح بمذاهب انجيلية أخرى ؟ ! » وكان ردنا عليه الذي رفضوا نشره بالطبع ما يلي :

أولا : أن حركة الاصلاح الانجيلي بداهة - وهي التي قامت عليها البروتستانتية منذ البداية هي حركة تأسست على حرية الفكر بشرط أن يتمشى مع الحق الكتابي ، وهذا هو أساس قبول المذاهب الانجيلية - ولكن أليست هناك مذاهب ليس من سبب في استبعادها سوى ما ينسب لقادتها من الخلافات التي يعتبرونها شخصية مع أنها مجرد تمسك من جانبهم بحقوقهم الثابتة وعدم التفريط في أمانتها ، دون أن يكون لذلك أدنى صلة بالعقيدة في حد ذاتها ، وقد يحدث العكس فلا يكون هناك تحقق بدرجة كافية من عقائد الهيئة الطالبة ...

ثانيا : ورد بالمقال أن هناك بعض القسسوس ينقلون تبعيتهم من مذهب الى آخر كما ينقلون كنائسهم معهم بلا مبرر جوهري - وهذا أمر المفروض فيه عدم قبوله بتاتا لأنه ضد العرف المسيحي والقانون.

الوضعي وهو لا يتطلب بحث ولا وضع بروتوكول بين رؤساء المذاهب فيما بينهم ، لأنه وإن كان للمشار اليهم أو حتى كنائسهم حرية الانتماء لكن هذه حرية شخصية لا يجب أن تطغى على حقوق التمليك والحقوق التاجيرية وسائر حقوق التعامل الأخرى التي تخضع للقانون العام بالنسبة للجميع . ومن ثم فإن من المستحيل قانونا العبث بهذه الحقوق بالابدال والتغيير بأي حال من الأحوال بعد أن تكون قد استقرت أوضاعها القانونية وصارت ثابتة نهائية للهيئات الصادرة باسمها ولصالحها أيا يكون حجمها !!

ثالثا : واضح من نصوص الأمر العالى الذى صدر لتنظيم هذه المذاهب عام ١٩٠٢ أنه لم يحدد عددا معيناً لمجموع الكنائس التى تلزم لتكوين مذهب انجيلي وإنما اشترط استدامة النظام ضمانا لبقائها ، وواضح أنه ليس هناك مذهب واحد منها - أيا يكون حجمه - لا يريد البقاء والاستمرار ، بدليل أن المقال نفسه يقرر وجود مذاهب ضئيلة الحجم محدودة العضوية لكن شعبيتها وعدد المواظبين على اجتماعاتها والمؤمن بفكرها كبير جدا !!

رابعا : تأكيد الحقوق المتساوية التى كفلها الفرمان الهمايوني والأمر العالى لكافة المذاهب الانجيلية - فقد جاء في ديباجة الخط الهمايوني الصادر في ديسمبر ١٨٥٠ القاضى بجعل الانجيليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها بأنه صدر لصالح مذاهب البروتستانت - وهم جماعة متفرقة من سائر المذاهب - وذلك لرفع المعاناة عنهم .

وقد صدر الأمر العالى في مارس ١٩٠٢ ضمانا لحقوق هذه

المذاهب وتنظيمها لشئونها لكونها تعتبر قانونا طائفة واحدة هي مجموع هذه المذاهب معا . ولذلك فقد نصت مادته الأولى على أن :

« تعتبر بصفة كنيسة انجيلية كل هيئة دينية مسيحية ذات نظام في القطر المصرى » ولغظة كنيسة هنا قد أطلقت على كل هيئة مسيحية تكون مذهباً انجيلياً متميزاً يترتب على وجوده وكيانه بحسب نص هذه المادة اعتراف المجلس الملى به وذلك بمنحه عنوان كنيسة انجيلية - وهو مجرد اقرار للنظام القائم فعلاً للهيئة وعقيدتها ولا يعدو ذلك في صحيح القانون أن يكون كاشفاً عن مركز قانونى قائم بدليل ما ورد في استهلال المادة الأولى المشار إليها حين قررت بنصها أن « تعتبر بصفة كنيسة انجيلية آخذة الأمور بما هي عليه وقت صدوره وما عساه حاصلاً في المستقبل بالنسبة لكافة المذاهب الانجيلية التى تستجد » ...

ومن المعلوم أنه حين صدر الأمر العالى ، لم يكن هناك من الكنائس الانجيلية في مصر في ذلك الحين سوى كنيستين هما الكنيسة المشيخية المتحدة والرسالة الهولندية - ولذا فقد رأى المشرع حينذاك أن ينص في صلب الأمر العالى على الاعتراف بهما في المادة ٢٨ منه ... واذ كان المشرع يتوقع نشأة كنائس « مذاهب » انجيلية مستقبلاً فقد احتاط للأمر بما أورده في المادة الأولى منه وهى بنصها الصريح قد اعترفت بوجود هذه الكنائس « المذاهب » وأقرت وجودها الأمر الذى يستوجب اقرار المجلس الملى به تلقائياً بحسب نص المادة اثنائية منه بمنح عنوان كنيسة انجيلية وما يستتبعه من حقوق وارادة بذلك الأمر وهى التى سبق له أن كفلها لكل من الكنيسة المشيخية والرسالة

انهولاندية وذلك اقرارا منه للمساواة بين جميع المذاهب الانجيلية في
الحقوق والواجبات وفقا لمضمنااته .

وبناء عليه يتضح أن الباب يظل مفتوحا لقبول أية مذاهب انجيلية
طالما هي في اطار قانون المجلس ، ولكن هل تقبل الكنيسة المشيخية
صاحبة النفوذ والسيطرة على هذا المجلس بحالة مطلقة أن تنزل على
احكام قانون تشكيله بل هل لها أن تصحح وضعها أولا برفع الظلم
والمعاناة عن كنائس الله الخمسينية ، وكفى ما أوقعته عليها منهما ، فان
لم يكن لديها مثل هذا الاستعداد ، قرب السماء بالمرصاد لرفع كل
معاناة وانهاء كل ظلم ، وهو كفيلا بأن يحمي كنيسة هذه ويحررها
ويرد عنها كل كيد لأنه يفعل ذلك دائما وهو يقوم به على مجرى التاريخ
الى أن تنتهي روايات الزمان ويعاد فتح سجلاتها في رحاب الأبدية حيث
تم المراجعة ويقدم الحساب ويتقرر المصير !!

وحينئذ ستتكشف الحقيقة في نور الحكم الالهي الكامل ، الأمر
الذي يتطلب من كل عاقل رشيد وقفة جادة مع النفس أمام الله والضمير
وكتابه المقدس وذلك لتأكيد الخلاص وضمانا له وحفاظا على وقار
الدين وجلاله وتنفيذا لوصية السيد المسيح القائلة : « لا تحكموا حسب
الظاهر بل احكموا حكما عادلا » (يوحنا ٧ : ٢٤) .

تم بعونه تعالى

هذا الكتاب تاريخ المذهب الخمسينى فى مصر

ليس هو مجرد كتاب لتاريخ هذا المذهب كتبه أحد أبناءه ممن يناضلون فى سبيله باعتباره قلب البروتستانتية النابض بل القوة الحيوية الدافعة للمسيحية ، بل هو أيضا سطور نورانية يتلألأ فيها الحق كشمس ساطعة برغم محاولات الباطل سترها واخفائها ..

ونظرا لأنه لم تحدث ظروف غير عادية لمذهب انجيلي آخر فى مصر مثلما حدث لهذا المذهب لذلك كان أمرا طبيعيا أن يصدر هذا الكتاب بإمرام الهى وتوجيه السماء لتبيان حقيقة هذا المذهب من الوجهة التاريخية فى بلادنا . وهو يحتوى بعد الاهداء والتمهيد والتقديم خمسة فصول يتحدث كل فصل منها عن نفسه عنوانيها : موقف المجلس الملى تجاه المذهب الخمسينى - قرارات المجلس بين الانكار والاقرار - الصراع المصطنع داخل المذهب الخمسينى - مجمع الله الخمسينى بين التشكيل والتبديل - عودة الى الأصل على حساب المذهب الخمسينى « ... واننا نستودع صفحات هذا الكتاب راجين أن يجد فيه كل قارئ نابه ومطلع أريب رحلة مع تاريخ هذا المذهب فى مصر قد يجد فيها لذة الاستمتاع ودروس العبر ويقين انتصار الحق فى نهاية المطاف مهما طال الانتظار